

Distr.  
GENERAL

A/50/340/Add.1  
11 September 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني

فيما بين البلدان النامية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

.A/50/150

\*

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	٤ - ١	تصدير
		أولا - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: موضوع ذو أولوية في أنشطة الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة
٦	٢٢ - ٥	ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
٦	٧ - ٦	باء - لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر
٧	٩ - ٨	جيم - منظمة العمل الدولية
٨	١٠	دال - مركز التجارة الدولية
٨	١١	هاء - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
٩	١٢	واو - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٩	١٥ - ١٣	زاي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	١٦	حاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
١١	١٧	طاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١١	١٨	ياء - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٢	١٩	كاف - صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٢	٢١ - ٢٠	لام - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة
١٣	٢٢	ثانيا - تقديم الدعم لمبادرات ومنظمات دون التعاون الإقليمي والإقليمي والعالمي بما في ذلك التعاون التجاري والنقدي والمالي
١٣	٦٢ - ٢٣	ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
١٣	٢٥ - ٢٣	باء - مركز التجارة الدولية
١٤	٣١ - ٢٦	جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١٧	٣٧ - ٣٢	دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٠	٤١ - ٣٨	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٢	٦٠ - ٤٢ . . . . . هاء - لجان الأمم المتحدة الإقليمية
٢٩	٦٢ - ٦١ . . . . . واو - البنك الدولي
٣٠	٧٨ - ٦٣ . . . . . ثالثا - دعم التعاون بين المؤسسات والصناعات
٣٠	٦٤ - ٦٣ . . . . . ألف - مركز التجارة الدولية
٣٠	٦٦ - ٦٥ . . . . . باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٣١	٦٩ - ٦٧ . . . . . جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣٢	٧٣ - ٧٠ . . . . . دال - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٣٤	٧٤ . . . . . هاء - البنك الدولي
٣٤	٧٨ - ٧٥ . . . . . واو - منظمة العمل الدولية
٣٥	٨٨ - ٧٩ . . . . . رابعا - الدعم المقدم من أجل الأمن الغذائي والتعاون الزراعي
٣٥	٨٥ - ٧٩ . . . . . ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٣٨	٨٧ - ٨٦ . . . . . باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣٩	٨٨ . . . . . جيم - البنك الدولي
٣٩	١٢٢ - ٨٩ . . . . . خامسا - دعم التعاون في مجالات الثقافة والتربية والعلم والتكنولوجيا
٣٩	٩٠ - ٨٩ . . . . . ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٤٠	٩١ . . . . . باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٤٠	٩٣ - ٩٢ . . . . . جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤١	١٢١ - ٩٤ . . . . . دال - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٥٠	١٢٢ . . . . . هاء - صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥١	١٤٣- ١٢٣ . . . . . سادسا - دعم التعاون في مجال البيئة والتنمية
٥١	١٢٦ - ١٢٣ . . . . . ألف - لجنة التفاوض الحكومية الدولية للتصحر
٥٢	١٣٧ - ١٢٧ . . . . . باء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٥٣	١٤٢ - ١٣٨ . . . . . جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٥٧	١٤٣ . . . . . دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٥٧	١٦٠ - ١٤٤ . . . . . سابعا - الدعم المقدم للتعاون في مجال التنمية السكانية
٦٢	١٦٥ - ١٦١ . . . . . ثامنا - دعم التعاون في مجال الوعي بالجنوب
٦٢	١٦٤ - ١٦٢ . . . . . ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦٣	١٦٦ - ١٦٥ . . . . . باء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

### تصدير

١ - يعتبر النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعزيزه أحد أولويات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، وهو يعمل بصورة وثيقة مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ومما له دلالة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو على ما يرجح أحد المجالات التي تتمتع الأمم المتحدة بأهمية وامكانيات خاصة فيها، كما أنه مجال سيشهد مؤتمر الأمم المتحدة المقترح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيه فرصة كبرى للمنظومة ككل لكي تظهر قدرتها على التكيف مع تحديات جديدة طالعة، والخروج بحلول عملية لمزيد من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢ - والفصل الأول من هذا التقرير يستعرض التزام الأمم المتحدة في إطار السياسة العامة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتمشيا مع التزام الأمم المتحدة في إطار سياستها العامة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، دأب الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة في الماضي على تأييد مجموعة كبيرة من المبادرات التي تهدف الى تعزيز مزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وترد في الفصول اللاحقة أمثلة لهذه الأنشطة.

٣ - واستعراض الالتزام في إطار السياسة العامة بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب منظم بحسب الموضوعات الرئيسية و/أو بحسب الوكالات/المنظمات، وفقا للترتيب الأبجدي لأسمائها. وهو ليس باستعراض مستنفذ لموضوعاته بأي شكل من الأشكال، ولكنه تمثيلي. وعند إيراد هذه الأمثلة، فإن المرء قد لا يود أن يتغافل عن واقع أن البلدان النامية ذاتها هي المحرك الأساسي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والجهاز الإنمائي للأمم المتحدة يرى دوره دورا ذا طبيعة حفازة وداعمة وكذلك، الى الحد الممكن عمليا، دورا ديناميا وإبداعيا في مجال تطوير مفاهيم ونهج جديدة. ويتعين التسليم بأن تنفيذ الأنشطة الداعمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتم في وكالات ومؤسسات عديدة تابعة للأمم المتحدة، بدعم تقني ومالي من البلدان المتقدمة النمو (مثل المساهمات في الصناديق الاستئمانية). ولذلك فإن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة الى التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشتمل كذلك على عنصر للتعاون فيما بين الشمال والجنوب.

٤ - وإجمالاً، فإن ما تظطلع منظومة الأمم المتحدة بتنفيذه من الأنشطة الداعمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشمل تجميع ونشر المعلومات عن طاقات واحتياجات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فضلا عن التوفيق بين الأمرين؛ وتوجيه الموظفين الوطنيين وموظفي الأمم المتحدة فيما يتعلق بآليات وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ والاستدلال على "قصص النجاح" والخبرات الفريدة والتشجيع على الأخذ بها وتكييفها في أماكن أخرى؛ واستخدام مدخلات البلدان النامية (الخبراء، ومرافق التدريب، والمعدات) في

البرامج والمشاريع؛ وتعزيز الصلات بين المهنيين والمؤسسات فضلا عن إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتقديم الدعم الى مبادرات التكامل دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية؛ والتشجيع على توسيع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تحسين التعاون التجاري والنقدي والمالي والخدمات ذات الصلة؛ والقيام من خلال صيغة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتعزيز أهداف التنمية القطاعية مثل الأمن الغذائي والزراعة، والتعليم والثقافة، والاتصالات والتكنولوجيا، والبيئة والسكان.

أولا - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون  
التقني فيما بين البلدان النامية: موضوع ذو أولوية  
في أنشطة الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة

٥ - أدمج الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعماله بحسب ما أوصته به مختلف الاجتماعات/المؤتمرات/الاعلانات، ومن بينها: خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩٧٨)؛ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، أمثال قرارها ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، التي تؤكد الحاجة الى زيادة وتعزيز الترويج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذه على أساس من الأولوية؛ ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتوصيات الهيئات التشريعية لمختلف الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة؛ وتقرير "لجنة الجنوب" (١٩٩٠) التي قدمت دعما قويا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مهمة أساسية وسمة رئيسية للأنشطة الإنمائية لوكالات إنمائية عديدة تابعة للأمم المتحدة، في حين أن بعض الوكالات الأخرى تنفذ برامج إنمائية على الصعيد الإقليمي تسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمكن استخلاص هذا من المناقشة الواردة في هذا الفصل عن الالتزام بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والنهج المتبعة إزاء هذا الموضوع في إطار السياسة العامة لعدد مختار من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (مرتبة أبجديا).

ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٦ - تنظر الفاو الى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا رئيسيا في سعي البلدان النامية الى الاعتماد الجماعي على الذات وإسهاما أساسيا في التغييرات الهيكلية اللازمة المطلوبة لتحقيق التوازن والعدالة في عملية التنمية الاقتصادية العالمية. وبناء على ذلك، يعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أولويات الأنشطة التي تضطلع بها الفاو في إطار برامجها العادية والميدانية، مع قيام أجهزة الإدارة في الفاو، ومؤتمر ومجلس الفاو، وكل من المؤتمرات الإقليمية الخاصة للفاو بإيلاء اهتمام مستمر للمسألة. وتوفر الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩، التي أقرتها الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الفاو (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) اطارا عاما لما سيقدم من الفاو في المستقبل من دعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

باعتبارهما من الأولويات المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات. وأكد المؤتمر على الحاجة إلى دعم مواصلة ومضاعفة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على السواء.

٧ - وركز ما قدمته الفاو من دعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مجالات رئيسية في الميادين العريضة التي تشمل تنمية الأراضي والمياه، وإنتاج الألبان والإنتاج الحيواني، وإنتاج المحاصيل وحمايتها، ومصائد الأسماك، والحراجة، والتغذية، والتنمية الريفية. واشتمل الدعم على وسائل عديدة: المشاورات فيما بين البلدان، والحلقات التدريبية، والحلقات الدراسية والجولات الدراسية التي تهدف إلى تعزيز تبادل الخبرة والمعرفة التقنية؛ وتوسيع نُظُم المعلومات لنشر بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتقديم الدعم إلى المنظمات والشبكات الإقليمية. وأنشأت الفاو مركز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩؛ واعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، اضطلع مركز التنسيق هذا بالدور التنسيقي فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أيضاً، وتتولى مساعدته في ذلك شبكة من مراكز التنسيق في مختلف الشعب والمكاتب الإقليمية وكذلك ممثلو الفاو على الصعيد القطري. وقد عقد اتفاق في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بشأن استخدام الخبراء، وهو من بين المبادرات الجديدة التي بدأتها الفاو لزيادة فعالية وأثر البرامج في البلدان النامية. ويدعو المشروع إلى تقاسم النفقات بين البلد الذي يقدم الخبراء والبلد المستفيد والفاو. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٥، كان أكثر من ٦٠ بلداً قد وقَّع هذا الاتفاق مع الفاو، كما أن عدداً كبيراً من البلدان الأخرى أعربت عن اهتمامها بالأمر وهي تقوم حالياً باستكمال إجراءاتها الاستشارية الداخلية للانضمام إلى المشروع. وبدأت الفاو في تنفيذ مشروع مماثل لتعزيز التعاون التقني في مجال استخدام الخبراء بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية. وينص كلا الاتفاقيين على استخدام البلد النامي لخبير من بلد يمر بمرحلة انتقالية والعكس بالعكس.

#### باء - لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر

٨ - اعتمدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية هذه، في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في إفريقيا. وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في باريس في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وتحتوي الاتفاقية على أربعة مرفقات تنفيذية إقليمية: المرفق الأفريقي، والمرفق الآسيوي، ومرفق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك مرفق شمالي البحر الأبيض المتوسط.

٩ - وتم التسليم من الأيام الأولى للمفاوضات، بالفوائد التي ستجني من التعاون بين البلدان النامية المتأثرة وأهمية هذا التعاون. وبناء على ذلك، تنص الاتفاقية الآن على هذا التعاون في مجالات عديدة من بينها: '١' الحماية البيئية والحفاظ على الموارد من الأراضي والمياه؛ '٢' وإعداد برامج دون إقليمية و/أو برامج عمل؛ '٣' ونقل وإحراز وتكييف وتطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً والقابلة للبقاء اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً؛ '٤' وحماية واستخدام الأشكال المحلية التقليدية ذات الصلة من التكنولوجيا، والمعارف، والدراية، والممارسات؛ '٥' تبادل المعلومات بشأن المعارف المحلية والتقليدية؛ '٦' وإجراء الأبحاث المشتركة لتطوير

التكنولوجيات لأغراض التنمية المستدامة؛<sup>٧٧</sup> وبرامج التوعية العامة والتثقيف وبصفة عامة، فإن الاتفاقية ترشي البلدان المتقدمة النمو لدعم جهود البلدان النامية المتأثرة لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، وذلك بطرق منها تعبئة الموارد المالية. غير أن الاتفاقية تشجع في نفس الوقت (المادة ٢٠-٦) الأطراف الأخرى على أن تقدم، على أساس تطوعي، المعارف، والدراية، والتقنيات المتصلة بالتصحر وأو الموارد المالية لهذه البلدان النامية المتأثرة. وتغطي عبارة "الأطراف الأخرى" البلدان النامية التي هي في وضع يمكنها من تقديم المساعدة ذات الطبيعة المالية والتقنية في كل مجالات التعاون المجمل وصفها أعلاه أو بعضها.

#### جيم - منظمة العمل الدولية

١٠ - أكدت الدورة الثمانون (١٩٩٣) لمؤتمر العمل الدولي مجددا التزام المنظمة بمتابعة تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأيدت الهيئة الإدارية بدورها مجددا هذه السياسة حين بحثت، في دورتها ٢٦١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) الاستراتيجية المقبلة لبرامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية. وتعلق المنظمة أهمية خاصة على تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ولا سيما عن طريق توفير الأموال في إطار التعاون التقني في ميزانيتها العادية. وقد ساهمت هذه الأموال في إنشاء وتنفيذ أنشطة شبكة برامج ومراكز إقليمية تم مؤخرا استبدالها بأربعة عشرة فريقا متعدد التخصصات تعمل على أساس دون إقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الطابع الثلاثي الذي تتسم به منظمة العمل الدولية، فإنها بذلت جهودا لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدى "الشركاء الاجتماعيين": أي المنظمات العمالية ومنظمات أرباب العمل. وينصب هذا الجهد على تهيئة طاقة تمكينية داخل هذه المنظمات في البلدان النامية، وذلك بالدرجة الأولى من خلال توفير المنح، والزمالات، والأنشطة التدريبية. وفي الآونة الأخيرة، أخذت منظمة العمل الدولية في تكثيف جهودها لضم الشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية المحلية الأخرى إلى الأنشطة الرامية إلى إلغاء تشغيل الأطفال. ومن المتوقع من المنظمات المشتركة في هذه الأنشطة أن تشمل بخدماتها المنظمات الأخرى التي تحتاج إلى الدعم في نفس البلد أو المنطقة دون الإقليمية.

#### دال - مركز التجارة الدولية

١١ - يقدم مركز التجارة الدولية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما على الصعيد التنفيذي، وليس من خلال إجراء التحليلات وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة. ويقوم نهج مركز التجارة الدولية بإزاء تعزيز التجارة بين البلدان النامية على ثلاث دعائم: '١' الاستدلال على فرص التجارة، ولا سيما على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، '٢' ومساعدة المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية على انتهاز تلك الفرص، '٣' وتقديم الدعم من أجل تحسين البنية الأساسية لتعزيز التجارة، مثل نظم المعلومات التجارية، والشبكات المؤسسية على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية. وكثيرا ما يفسر انخفاض مستوى التبادل التجاري بين البلدان النامية بصفة عامة، وأحيانا فيما بين بلدان تقع في نفس المنطقة الجغرافية بصفة خاصة، بأنه يدل على انعدام الإمكانيات التجارية فيما بين بلدان الجنوب. غير أن لمركز التجارة الدولية رأي مختلف عن هذا، وقد استطاع في حالات عديدة الاستدلال على الفرص التجارية والتعبير



الكمي عنها، ونبّه الى وجود إمكانيات تجارية تزيد عن المستويات التجارية الراهنة بعدة مرات. والأهمية التي يعلقها مركز التجارة الدولية على تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب وعلى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تتمثل بجلاء في تكوين المدخلات الى أنشطته في مجال التعاون التقني والمدخلات من تلك الأنشطة. كما أن نسبة مئوية كبيرة من الخبراء الذين يتعاقد مركز التجارة الدولية على خدماتهم هم من مواطني البلدان النامية - ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٣ - ويمثلون ٤٥ في المائة من جميع أشهر العمل ذات الصلة خلال السنة. ويقدم عدد متزايد من البلدان النامية مساهمات مباشرة الى الصناديق الاستثمارية؛ وزادت هذه المساهمات بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣.

#### هاء - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٢ - يعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أمراً محورياً بالنسبة لولاية ووظائف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وقد تم تعزيزه بعدة طرق. فعند اختيار الخبراء الاستشاريين وموظفي المشاريع، يأخذ المركز بعين الاعتبار قدرتهم التقنية وخبرتهم العملية في البلدان النامية. ويعمل المركز بالاستعانة بقائمة كبيرة من الخبراء، ينتمي كثيرون منهم الى البلدان النامية. ومن ثم، فإن الأغلبية العظمى من الخبراء الاستشاريين وموظفي المشاريع بالمركز تستمد من ذوي الخبرة الفنية للبلدان النامية. وبالإضافة الى ذلك، فإن ما يقرب من ٦٠ في المائة من المعدات والعقود من الباطن في مشاريع المركز تدبر من البلدان النامية. ووجود مقر المركز في بلد نام (كينيا) يساعد كثيراً على تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

#### واو - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٣ - يعود ارتباط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الى عام ١٩٦٨ عندما أنشأ الأونكتاد برنامجاً خاصاً بشأن توسيع نطاق التجارة وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وتندرج الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد تحت فئتين رئيسيتين: أولاً، توفير الدعامة الفكرية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من خلال البحوث والتحليلات والاقتراحات التي كان لها دورها في تشكيل المناقشة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على مدى العقود السابقة؛ وثانياً، تقديم المساعدات الاستشارية والتقنية بغرض المساعدة على انشاء برامج ومؤسسات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنفيذ أنشطة التعاون في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتهدف الأنشطة بالدرجة الأولى الى تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وتيسير وتوسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن الاسهام في تعزيز التعاون النقدي والمالي بين البلدان النامية، وتشجيع وتيسير التعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية دعماً لتوسيع نطاق برامج التبادل التجاري والتعاون التكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب.

١٤ - وقد رسخت الدورة الثامنة للأونكتاد التي عقدت في عام ١٩٩٢ في كراتخينا، كولومبيا، دعائم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفه أحد الأنشطة الرئيسية للأونكتاد خلال الفترة المقبلة

وأُنشأت لجنة دائمة معنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وعقدت هذه اللجنة الدائمة ثلاث دورات (في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥). وقامت اللجنة الدائمة، في دورتها الأولى بوضع برنامج عملها الذي تناول تعزيز وتوسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية، وتشجيع التعاون بين المشاريع، وتعزيز التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وتشجيع التعاون الأقاليمي، وتوسيع وتعميق التعاون النقدي والمالي والاستثماري فيما بين البلدان النامية، وتنظيم مشاورات منتظمة بين المشاركين في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبين مجتمع المانحين، فضلا عن استعراض الدعم التقني والمساعدة التقنية وتنمية المهارات التقنية.

١٥ - وقامت اللجنة الدائمة، في دورتيها الثانية والثالثة، بوصفها هيئة حكومية دولية لرسم السياسات العامة، باستعراض ورصد مختلف عناصر برنامج عملها وأصدرت توصيات لتنفيذها. وبغية معالجة مسألة إجراء المشاورات المنتظمة، اجتمع في عام ١٩٩٤ فريق خبراء حكومي دولي وأصدر توصيات أيدتها اللجنة الدائمة في دورتها الثانية في نفس السنة. وعقدت الدورة الثالثة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٦/٤٩، أخذ نتائجها بعين الاعتبار اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الذي عقد في نيويورك من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، بغرض وضع توصيات لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وما برحت أمانة الأونكتاد تقوم من جانبها بتنفيذ برنامج العمل من خلال البحوث والدراسات والبعثات الاستشارية والحلقات الدراسية والمساعدة التقنية وغيرها من الوسائل المناسبة.

#### زاي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦ - يشكل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أحد أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ منتصف السبعينات في أعقاب اعتماد مجلس إدارة البرنامج الإنمائي لمقرره بشأن "الأبعاد الجديدة" في عام ١٩٧٥. وقد عهد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (أيلول/سبتمبر ١٩٨٧) إلى البرنامج الإنمائي بالاضطلاع بدور خاص في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مع قيامه أيضا بدعم مبادرات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية). ومنذ ذلك الحين، سعى البرنامج الإنمائي إلى الاضطلاع ببرنامجه منهجي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دعما للأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وفي الوقت ذاته، تم التأكيد على زيادة استخدام الموارد التقنية للبلدان النامية في أنشطة التعاون التقني التقليدية وبناء مراكز للتفوق في الجنوب. وقد حدد مجلس إدارة البرنامج الإنمائي، في مقرره ٣٤/٩٠ المؤرخ في حزيران/يونيه ١٩٩٠، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أحد المواضيع الستة ذات الأولوية بالنسبة إلى التعاون التقني في دورته الخامسة للبرمجة (١٩٩٢-١٩٩٦). وأنشئت "الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" داخل البرنامج الإنمائي لكي تضطلع بالمسؤولية الأولى عن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والبرنامج الإنمائي، بالإضافة إلى توفيره الدعم المباشر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يقوم بوصفه منظمة التمويل الرئيسية في إطار الأمم المتحدة، بدور حاسم فيما تقدمه جميع الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة من مساعدة تقنية إلى الأنشطة الإنمائية، بما فيها الأنشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكان

من بين التطورات ذات الدلالة الخاصة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال عام ١٩٩٥ هو تأييد الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥) للتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3)، وهي تدعو الى زيادة التركيز الاستراتيجي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعلى اختيار مسائل ذات أولوية، مثل التجارة والاستثمار، والدين، والبيئة، وتخفيف حدة الفقر، والانتاج والعمالة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، فضلا عن التعليم، والصحة، ونقل التكنولوجيا والتنمية الريفية، والمؤسسات والكيانات الأخرى في كلا القطاعين العام والخاص، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، بغية إدماج الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها للتعاون التقني.

#### حاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٧ - اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بعدد من الأنشطة والمبادرات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التعليم والعلوم الطبيعية والثقافة والاتصالات. وفيما يتعلق بالعلوم الطبيعية، على سبيل المثال، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ نشر أول رسالة إخبارية لبرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية السليمة بيئيا في المناطق الاستوائية الرطبة بعنوان "منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب". وتمثل الرسالة الإخبارية جهدا مشتركا بين اليونسكو، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وجامعة الأمم المتحدة، وأكاديمية العالم الثالث. وتقوم اليونسكو بتنفيذ أكثر من ٥٠ مشروعا وطنيا وإقليميا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذه المشاريع، التي تعنى أساسا بمجالات التثقيف، وتنفذ في أقل البلدان نموا وتمول أساسا من الأموال التي توفرها المصارف الإنمائية الإقليمية أو من الصناديق الاستئمانية، تمثل ميزانية إجمالية قدرها ١٩٤ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة، كان من المتنبأ أن يتم تنفيذ ما قيمته ١٤٩ ٠٠٠ ٤ من دولارات الولايات المتحدة منها خلال عام ١٩٩٤.

#### طاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٨ - لا يوجد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الكثير من الأنشطة التي يمكن تصنيفها بأنها من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالمعنى التقليدي. ومع ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة له برامج واسعة النطاق على الصعيد الإقليمي، يعزز كثير منها التعاون المباشر والمتبادل فيما بين البلدان النامية أو يشجع على إيجاد مواقف موحدة على الصعيد الإقليمي بشأن القضايا الهامة في جدول الأعمال السياسي. ويمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمرحلة انتقالية يراود بها أن يصبح أكثر استباقا الى اتخاذ التدابير واستجابة لاحتياجات البلدان. ومن أهم التغييرات الجارية ما يمكن تسميته بالتكامل: أي تعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكفالة تكامل البرمجة بين المكاتب الإقليمية والمقر، وزيادة التنفيذ الإقليمي لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتقوم المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال اتصالاتها اليومية بالحكومات، بتوفير المعلومات، وهي متصل، حيثما يقتضي الأمر ذلك، بوحدات البرامج في المقر بغرض الحصول على المعلومات والمساعدة. وبالإضافة الى ذلك، يوجد لدى المكاتب الإقليمية قدر

محدود من الأموال المخصصة للمتح الدراساتية والخبرة الاستشارية، وهي تتيحها للحكومات بناء على طلبها. وفي العادة، تقدم هذه المساعدات من خلال المفاوضات/المناقشات الثنائية فيما بين الوزارة البيئية والمدير الإقليمي.

#### ياء - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٩ - نظرا للضيق السائد في نطاق الموارد المتاحة لأغراض التنمية، فإن اليونيدو تدرك تمام الإدراك قيمة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة للتقدم الصناعي في البلدان النامية. وتؤكد خطتها المتوسطة الأجل (١٩٩٦-٢٠٠١) تأكيداً شديداً على برامج وأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويستمد برنامج اليونيدو إلهامه من الحاجة إلى تنمية القدرات والاعتماد على الذات في البلدان النامية. وتحقيقاً لتلك الغاية، يسعى البرنامج إلى تنشيط ودعم التنمية الصناعية من خلال استخدام آليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مثل التعاون على مستوى المشاريع، وإعداد وتنفيذ برامج لتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز العلاقات ذات المنفعة المتبادلة فيما بين أصحاب الأعمال الحرة من الجنوب. ومعظم البرامج والأنشطة الترويجية والداعمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تنطوي على توأمة مؤسسات البحوث الصناعية؛ والاستدلال على مراكز التفوق في البلدان النامية وتعزيزها لتوفير خدمات التدريب الصناعي والمشورة الفنية؛ وتشجيع برامج البحث والتطوير المشتركة، والربط بين الغرف التجارية والصناعية والرابطات الصناعية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة في مختلف البلدان النامية.

#### كاف - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٠ - أدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع المجالات البرنامجية الداخلة في ولايته. ويجد الصندوق نفسه في وضع مؤات من حيث أن لديه شبكة عالمية النطاق من المكاتب الميدانية: فهناك مكتب في كل بلد نام تقريباً، إما عن طريق إلحاق موظف برامج وطني تابع للصندوق بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو عن طريق إنشاء مكتب مستقل للصندوق، يرأسه موظف دولي واحد على الأقل (المدير القطري)؛ ومجموع عدد هذه المكاتب ٦٨. ويعين أكثر من نصف المديرين القطريين من البلدان النامية. ولكفالة نوعية تنفيذ البرنامج القطري الذي يشرف عليه المكتب الميداني للصندوق، يمكن للمكتب الميداني أن يعول على تلقي دعم تقني من فريق للدعم القطري يقع في المنطقة دون الإقليمية؛ ويمول الصندوق ٨ من هذه المكاتب الميدانية تنتشر استراتيجياً في العالم كله.

٢١ - ورصد أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والإشراف عليها بوجه عام تقوم به الشُعَب الجغرافية وشعبة الخدمات التقنية والتقييم التابعة لمقر الصندوق في نيويورك، مضافاً إليها دوائر الدعم التقني المنشأة في عدد من وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة وفي إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة. وبغية زيادة فعالية رصد أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قام الصندوق منذ

عام ١٩٩٤ بتعيين موظف برامج أقدم متفرغ لشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يضطلع بالمسؤولية عن صياغة ورصد البرنامج الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً لأنشطة "مراكز التفوق"، والعمل في الوقت ذاته كمركز تنسيق للصندوق بالنسبة إلى أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق أيضاً بتسمية موظفي اتصال للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كل شعبة جغرافية وفي كل فرع من فروع شعبة الخدمات التقنية والتقييم. ويعكف الصندوق في الوقت الحالي على ابتكار طرق ووسائل تهدف إلى زيادة فعالية تسجيل المعلومات البرنامجية والمالية المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والواردة من الأنشطة التي تتلقى مساعدة من الصندوق؛ ويلزم في الواقع إدخال هذه المعلومات بصورة وافية في قاعدة بيانات نظام المعلومات الإدارية التابع للصندوق.

#### لام - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

٢٢ - من الممكن أن يوصف تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بأنه مبرر وجود اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، أي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتتولى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً دعم الأنشطة الموجهة نحو تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التنمية في أوروبا. وقد شكلت اللجان الإقليمية، منذ إنشائها، هيكلها لكي تتمكن من تنفيذ مختلف برامج العمل التي تعتمد عليها هيئات إدارتها. وكما يتبين من الفروع التالية، فإن ما تقدمه اللجان الإقليمية من دعم للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يغطي نطاقاً واسعاً من الأنشطة يشمل دعم التكامل الاقتصادي دون الإقليمي/الإقليمي، وكذلك دعم قطاعات معينة مثل التجارة والاستثمار والزراعة والصناعة والنقل والاتصالات من خلال الدراسات والاجتماعات والمساعدات التقنية وحلقات العمل وما إلى ذلك بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

#### ثانياً - تقديم الدعم لمبادرات ومنظمات دون التعاون

##### الإقليمي والإقليمي والعالمي بما في ذلك التعاون

##### التجاري والنقدي والمالي

#### ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٢٣ - تنصب الأنشطة التي تضطلع بها الفاو في سياق الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والعالمية، على الجوانب التكاملية لعملية الإنتاج والإمكانيات والبرامج والسياسات التجارية التي ترمي إلى تذييل القيود المواردية والمؤسسية وتشجيع الاعتماد الجماعي والإقليمي على الذات. وتتعاون الفاو مع منظمة الوحدة الأفريقية في إعداد برنامج زراعي إفريقي مشترك يوفر الأساس لإعداد بروتوكول عن الأغذية والزراعة للماعة الاقتصادية الأفريقية التي تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بإنشائها. كذلك تعاونت الفاو أيضاً مع منطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي أفريقيا ومع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية وذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي على الصعيد دون الإقليمي وبما يتصل

بذلك من نظم المعلومات الغذائية، فنسقت برامج عمل تلك المؤسسات وسعت الى تجنب ازدواجية أنشطتها.

٢٤ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تم تنظيم أنشطة الفاو في مجال السياسات العامة المتصلة بالأعمال التجارية الزراعية وتحليلها بالاشتراك مع مركز تطوير التخطيط الزراعي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما أن الفاو داخلية في حوار مستمر مع العديد من اللجان/الأفرقة الفرعية التابعة للرابطة والمعنية بالزراعة والمواشي ومصائد الأسماك. وللفاو روابط مستمرة مع لجنة جنوب المحيط الهادئ، ولا سيما في مجالي مكافحة الآفات وتنمية الأحراج.

٢٥ - وفي أمريكا اللاتينية، قدمت الفاو مساعدة الى معاهدة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي فيما يتعلق بمشاريع التنافس والتكامل والتعاون في مجال المنتجات الزراعية التي تنطوي على إمكانية التصدير. كذلك يجري، عن طريق رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، تنفيذ مشروع إقليمي مهم للأمن الغذائي يتضمن أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

#### باء - مركز التجارة الدولية

٢٦ - درج مركز التجارة الدولية على تقديم الدعم لعملية التكامل الاقتصادي على مستوى عموم افريقيا، ولا سيما من خلال التعاون التقني مع منظمة الوحدة الأفريقية فيما يختص بتنظيم معارض تجارية لعموم افريقيا وأنشطة أخرى. وقام مركز التجارة الدولية بتقديم مقترحات تقنية مفصلة لإنشاء نظام للمعلومات التجارية لعموم افريقيا، كما أعد اقتراحا شاملا لفتح سجل بأسماء الشركات الافريقية بناء على طلب مصرف التنمية الافريقي. وسيشمل هذا المرفق المحوسب، بيانات عن أهم الجهات الفاعلة في الميدان الاقتصادي في افريقيا. وسيساعد البنك الافريقي للتصدير والاستيراد في الاضطلاع بمهامه بصورة فعالة فيما يتعلق بالتمويل والترويج في مجال التجارة. وبالإضافة الى ذلك يعكف المركز على تنفيذ برنامج للتحديد الكمي والترويج فيما يتعلق بالفرص التجارية في عموم افريقيا دعما لإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية. ويخدم هذا البرنامج هدفين هما، مساعدة المشاريع الافريقية في الجهود التي تبذلها للنهوض بالتجارة فيما بين البلدان الافريقية وإظهار الفوائد الاقتصادية التي تجنى من إقامة سوق افريقية إقليمية. ويستند مفهوم مركز التجارة الدولية عن ترويج التجارة فيما بين البلدان الافريقية، الى الاضطلاع بالتسلسل بتحليل العرض والطلب، واختيار المشاريع، وتنظيم اجتماعات للمشتريين/الباعين. وتم منذ عام ١٩٨٧، تنظيم عشرين اجتماعا للباعين والمشتريين بشأن ١٧ مجموعة من المنتجات، وبلغ عدد الباعين والمشتريين المشتركين فيها ٨٠٠ شخص، كان ١٠ في المائة منهم من النساء (أعد برنامج إقليمي لاجتماعات الباعين/المشتريين لرائدات الأعمال التجارية والعاملات في مجال التجارة في افريقيا يتوقف تنفيذه على الحصول على التمويل). وتمخض عن هذه الاجتماعات ما تزيد قيمته على ٢٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من العقود التجارية الجديدة مما يبين بجلاء الإمكانيات غير المستغلة لغرض الاتجار داخل الإقليم. مثال ذلك، أن اجتماع صانعي اللوازم الطبية ومعدات المستشفيات ومشتريها الذي نظمه مركز التجارة الدولية في نيروبي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) أدى الى بدء تجارة جديدة لها شأنها وساهم في

إقامة علاقات تجارية فيما بين التجار والصانعين والمستثمرين الأفارقة. كما أدت عدة حلقات عمل واجتماعات لفرقة من الخبراء نظمت على مستوى رفيع الى تحسين تبادل الخبرات في مجال الترويج التجاري فيما بين البلدان النامية المشتركة.

٢٧ - وعلى الصعيد دون الإقليمي في افريقيا، أنجز مركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٣ المرحلة الأولى لبرنامج متكامل لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا يهدف الى دعم عملية التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي في غرب افريقيا عن طريق إقامة سوق دون إقليمية. وكان العنصر الرئيسي في المشروع المتعلق بـ "ترويج الانتاج ذي الوجهة التجارية وتنمية التجارة في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا" هو إجراء دراسات استقصائية بشأن منهجية العرض والطلب للمنتجات التي حددت بأنها تمثل فرصا تجارية جذابة فيما بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وقام المشروع، الذي مولته حكومة إيطاليا، بإجراء ٣٦ دراسة استقصائية عن الأخشاب المنشورة أخشاب التغطية والخشب الرقائقي والورق والمنتجات الورقية والأسمدة المصنعة؛ وتنظيم اجتماعات للمشتريين والبائعين بشأن مجموعات المنتجات هذه والاضطلاع بأنشطة متابعة محددة؛ وبالجمع المنهجي للمعلومات عن المنتجات والشركات والأسواق بغية وضع الأساس اللازم لشبكة المعلومات التجارية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي ستقام في المستقبل. هذا الى أنه قام بنشر كتيبات عن الإطار القانوني والمالي والاقتصادي للتجارة فيما بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لعدد من الدول الأعضاء. وفي عام ١٩٩٤ أوفدت بعثة برمجة الى بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية لتخطيط مرحلة للمتابعة. كما أوفدت بعثة برمجة أخرى الى بلدان المنطقة دون الإقليمية لافريقيا الوسطى لتقييم نطاق تعزيز التعاون الإقليمي من خلال ترويج التجارة والانتاج في هذه المنطقة دون الإقليمية ضمن إطار الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ برنامج التعاون التقني تحقيقا لهذا الغرض في عام ١٩٩٥.

٢٨ - وفي منتصف عام ١٩٩٣ شرع مركز التجارة الدولية في تنفيذ مرحلة جديدة للتعاون التقني مع منطقة التجارة التفضيلية (السوق المشتركة لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي) حاليا في إطار مشروع مدته ٤ سنوات بشأن "تنمية وترويج التجارة في بلدان منطقة التجارة التفضيلية". ويهدف المشروع الى توسيع شبكة المعلومات التجارية لمنطقة التجارة التفضيلية بحيث تشمل الغرف التجارية ومنظمات أخرى تمثل قطاع الأعمال. وتم في عام ١٩٩٣ تزويد عشر من منظمات قطاع الأعمال في ثمانية بلدان من منطقة التجارة التفضيلية بالمعدات والبرامج الحاسوبية والبيانات، كما تم تدريب موظفي الإعلام في هذه المنظمات على عمليات شبكة المعلومات التجارية. ويتناول البرنامج أيضا قضايا تطوير المنتجات والأسواق من خلال إجراء الدراسات الاستقصائية للعرض والطلب، وتنظيم اجتماعات البائعين والمشتريين، وتقديم الدعم المباشر لمشاريع منتقاة في منطقة التجارة التفضيلية. وفي عام ١٩٩٤، تم تنظيم أول اجتماع للبائعات والمشتريات من العاملات في المجال التجاري، كما قدم الدعم للمعرض التجاري الخامس في منطقة التجارة التفضيلية ولبدء عمل المنظمة التجارية لافريقيا الشرقية والجنوبية. فضلا عن ذلك سيقدم البرنامج المساعدة الى مصرف منطقة التجارة التفضيلية من أجل توفير خدمات التمويل التصديري الملائمة للدول الأعضاء، ولا سيما تمويل التجارة فيما بين بلدان المنطقة. وهذا البرنامج يجري تمويله من قبل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشفوعا بمساهمات لتقاسم تكاليفه تقدمها حكومتا بلجيكا وهولندا. وبالإضافة الى ذلك، وفي إطار مشروع تجريبي مشترك للأونكتاد ومركز التجارة الدولية يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسمى "التدريب من قبل للتجارة" TRAINFORTRADE نظم مركز التجارة الدولية حلقتي عمل عن "كيفية الاتجار في منطقة التجارة التفضيلية" بالتعاون مع أمانة منظمة المنطقة ومركز الترويج والتدريب في المجال التجاري في شرقي افريقيا والجنوب الافريقي. وحضر حلقة العمل الأولى أرباب الأعمال التجارية في منطقة التجارة التفضيلية، كما حضر الحلقة الثانية مدربون من مؤسسات منتقاة من الدول الأعضاء في تلك المنطقة.

٢٩ - وظل مركز التجارة الدولية يتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي منذ إنشائها وتقييد بشكل وثيق ببرامجها المتعلقة بتطوير الصناعة والتجارة الموجهة بما يحقق التنمية المتناسقة للدول الأعضاء فيها. وفي هذا السياق، ومن خلال مشروعين يسمى أحدهما "تقديم المساعدة المباشرة في الرزم فيما يتعلق بمشاريع مختارة من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي" والثاني "وضع معايير فعالة لمراقبة الجودة وخدمات الاختبار للمنتجات التصديرية والرزم في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي" وتمولهما، على التوالي، حكومتا فنلندا وإيطاليا. وقدم مركز التجارة الدولية المساعدة على مستويين محددتين هما: (أ) إسداء المشورة التقنية المباشرة والتوجيه لأرباب صناعة الرزم ومساعدتهم في تحسين خدمة قطاع الصادرات على نحو أفضل؛ (ب) وتقديم المساعدة في إنشاء مكاتب للمعايير الوطنية في البلدان التي لا تتوفر فيها مثل هذه الخدمات في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وتوقف برنامج تقديم المساعدة في رزم الصادرات ومراقبة الجودة في نهاية آذار/مارس ١٩٩٤.

٣٠ - وفي المنطقة العربية، نفذ مركز التجارة الدولية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ مشروعاً للتعاون التقني بشأن "إنشاء نظم وإجراءات لتمويل التجارة العربية المشتركة" بالتعاون مع البرنامج العربي لتمويل التجارة (ATFP) ويهدف هذا المشروع الى المساهمة في إنشاء شبكة معلومات تجارية عربية مشتركة في مقر البرنامج العربي لتمويل التجارة في أبو ظبي في إطار ترتيب لتقاسم التكاليف بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهذا البرنامج. وتم إنجاز المرحلتين الأولى والثانية بنجاح في عام ١٩٩٤، مما أفضى الى إقامة النواة الأساسية لشبكة المعلومات التجارية العربية في مقر البرنامج العربي لتمويل التجارة. وتمت مؤخرا الموافقة على المرحلة الثالثة من المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج العربي لتمويل التجارة، ومن المقرر بدء العمل في إقامة شبكة إقليمية لتغطية جميع الدول العربية في القريب العاجل. وسيتم تنفيذ ذلك بواسطة البرنامج العربي لتمويل التجارة بالتعاون مع مركز التجارة الدولية وذلك في إطار برنامج إقليمي للتعاون التقني للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج العربي لتمويل التجارة على أساس تقاسم التكاليف. ومن المتوقع أن تقدم شبكة المعلومات التجارية العربية المشتركة للمشاريع التجارية العربية ولشركائها التجاريين الآخرين في البلدان الأخرى، معلومات تجارية واقتصادية ومالية ذات صلة، الأمر الذي يشجع تنمية التجارة ويعجل بعملية تكامل الأسواق العربية.



٣١ - في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أوفد مركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٣ بعثة برنامجية الى مقر الأمانة العامة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، في غواتيمالا، بناء على طلب الأخيرة، وذلك بهدف تحديد نوع الدعم الممكن لتشجيع التعاون الإقليمي من خلال ترويج التجارة وتطوير الصادرات بين البلدان الأعضاء. وتم وضع تصميم للمشروع، ويجري البحث حاليا عن مصادر للتمويل. وبالإضافة الى ذلك، قام مركز التجارة الدولية ما بين تموز/يوليه ١٩٩٠ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بتنفيذ مشروع عن "ترويج الصادرات وتقديم المساعدة الإنمائية الى مشاريع مختارة معنية بتصدير المصنوعات الخشبية من بوليفيا". ومن بين الأهداف التي يرمي إليها المشروع زيادة حجم التجارة (في المصنوعات الخشبية) بين بوليفيا والأسواق الإقليمية المجاورة من خلال تشجيع التعاون والتكامل الصناعي والتسويقي. وأجريت لهذا الغرض دراسات استقصائية ميدانية للعرض والطلب في عام ١٩٩٠ في كل من بيرو وشيلي والأرجنتين والبرازيل وأوروغواي. وكان المفروض أن يركز النهج المتبع على المناطق التي لها إمكانات تجارية طبيعية بسبب موقعها الجغرافي وجودة وسائل النقل والاتصالات فيها. وساعدت الدراسات الاستقصائية والاتصالات على تمهيد السبيل لإيفاد بعثات تجارية من قبل المشاريع في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وقد أسهمت هذه الدراسات والاتصالات، بالإضافة الى بدئها لعلاقات جديدة، في وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن التعاون الصناعي والتكامل التسويقي بين المشاريع التي تعمل في تصنيع الأخشاب في بوليفيا وأوروغواي. هذا الى أن التجربة التي اكتسبها المشروع في بوليفيا، والتي حققت الهدف المتمثل في زيادة حجم الصادرات بأكثر من ١٥ في المائة ابتداء من عام ١٩٩٣ نتيجة لترشيد سلسلة الانتاج وإعادة توجيه القطاع نحو التصدير بصورة أقوى، قد حظيت باهتمام في تلك المنطقة الإقليمية. ونظم العديد من حلقات العمل في مجال المعلومات في باراغواي والأرجنتين وأوروغواي واكوادور؛ وقامت بتمويل الحلقتين الأخيرتين، باعتبارهما من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الغرفة الصناعية ورابطة التكامل في أمريكا اللاتينية، على التوالي.

#### جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٢ - إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إضافة إلى عدد من الأنشطة التي يضطلع بها بالاشتراك مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة (انظر البحث الوارد في الفرع المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال)، يقدم مساعدات لدعم التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، والتعاون الأقاليمي من أجل تنمية التجارة على وجه الخصوص. وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، يساعد الأونكتاد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على وضع برنامج للتعاون التجاري، وبالتحديد، على صوغ بروتوكول للتعاون التجاري يلحق بمعاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد أجرى مجلس وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي القراءة الأولى لمشروع البروتوكول وكجزء من برنامج لتقديم المساعدة إلى اتحاد المغرب العربي وضع الأونكتاد الصيغة النهائية لدراسة عن آليات تعويض الخسائر الناجمة عن تطبيق اتفاقية الاتحاد. وواصل الأونكتاد تقديم الدعم التقني من أجل تنفيذ برنامج منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، ولاسيما فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في عملية التكامل. وهو يقوم بتوفير الخدمات الاستشارية (بما في ذلك المشاركة بصفة تقنية في الاجتماعات عند الطلب، إلى العديد من المنظمات دون الإقليمية والإقليمية في البلدان النامية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتفاق بانكوك، والسوق

المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب، فإن الجولة الثانية في المفاوضات في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ قد دخلت مرحلة فعالة. وتتواصل المفاوضات فيما بين البلدان المشاركة في كل المجالات التي أنشئت لأجلها أفرقة للتفاوض: تيسير الوصول، والمفاوضات بشأن كل منتج على حدة، والمفاوضات الشاملة لجميع القطاعات بشأن التعريفات، والتدابير التجارية المباشرة، والاتفاقات غير المتصلة بالتعريفات والاتفاقات القطاعية. وتوفرت خدمة المفاوضات والمساعدة التقنية من خلال مشروع النظام العالمي للأفضليات التجارية الذي يوجد مقره في الأونكتاد، ويتلقى الدعم منه.

٣٤ - ويدعم الأونكتاد أيضا تعزيز الخدمات المتصلة بتنمية التجارة في القطاعات التالية:

(أ) الموانئ:  
١٠ يمكن للتدريب في منطقة دون إقليمية ما ذات عدد محدود من السكان في كل من الموانئ، أن ينظم بشكل مركزي في ميناء واحد مما يعود بالفائدة على كافة الموانئ. ويمكن إعداد الدورات التدريبية وتنفيذها مركزيا أو أن يقوم المدربون بالسفر من المركز إلى موانئ المنطقة لتنفيذ الدورات. ويشجع الأونكتاد هذا المفهوم من خلال تنمية القدرة التدريبية الوطنية ودون الإقليمية عن طريق برنامج الخاص بتطوير التدريب في المجال البحري الوطني وودون الإقليمية عن طريق برنامج تطوير التدريب في المجال البحري مراكز إقليمية في كوت ديفوار، ونيكاراغوا، وغوادالوب، وأوروغواي، وماليزيا، والمغرب، ويخطط لإقامة مراكز إضافية في بيرو وفيجي وفيت نام؛

١٢ وتضمن مشروع حديث مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد لإصلاح إدارة الموانئ في الصومال الترتيبات اللازمة لاشتراك فريق من مديري بعض الموانئ الهندية في تشغيل ميناءي مقديشو وكيسمايو وإدارتهما. وهذا مثال يمكن لمؤسسات الموانئ باحتذائه أن تعد قائمة بالخبراء الذين يمكن أن تستفيد من خدماتهم جهات أخرى، مثل الأمم المتحدة أو الأطراف التجارية، لإدارة موانئ أخرى وذلك على أساس سعر التكلفة مضافا إليه نسبة من الربح. ويمكن لهؤلاء الخبراء، بما لهم من معرفة جيدة بالأوضاع في البلدان النامية، القيام بتغطية مجالات معينة من أمثلتها مناولة البضائع، وإدارة المعدات، وحماية البيئة، والمسائل المتصلة بالمسؤولية، وحسابات التكلفة، واحصاءات الموانئ، وتحديد رسوم الموانئ؛

(ب) النقل البحري: فيما يتعلق بوضع وتنفيذ البرامج في إطار "عقدي النقل والاتصالات"، ما فتئ الأونكتاد يشارك، بالتعاون مع اللجان الإقليمية المعنية، مشاركة إيجابية في صياغة أهداف واستراتيجيات برامج في مجال النقل البحري لتنفيذ مشاريع محددة في إطار برامج العمل الإقليمية الخاصة بالعقدين.

٣٥ - ويقوم الأونكتاد منذ مدة طويلة بدعم جهود تستهدف تعزيز التعاون النقدي والمالي. فعلى سبيل المثال، توفر المساعدة للبلدان النامية في مجال ترتيبات المقاصة والمدفوعات المتعددة الأطراف. وهكذا، قدمت المساعدة الى "اتحاد المقاصة الآسيوي" لإعداد دراسة تعالج إمكانيات توسيع نطاق وظائف "الاتحاد" وتعميقها وتنويعها في ضوء التغيرات الراهنة والمحتملة في اقتصادات الأعضاء والاقتصاد العالمي. وقدمت إلى الاجتماع السنوي الثاني والعشرين لمجلس المديرين في يانغون (آب/أغسطس ١٩٩٤) الورقة المعنونة "اتحاد المقاصة الآسيوي: تقييم وتوقعات". وبناء على طلب دار مقاصة غرب افريقيا، يعمل الأونكتاد حالياً على إعداد ورقة تقنية عن تحويل دار مقاصة غرب افريقيا إلى الوكالة النقدية لغرب افريقيا. وقد قام الأونكتاد، بوصفه الأمانة التقنية لـ "لجنة التنسيق المعنية بترتيبات المدفوعات المتعددة الأطراف والتعاون النقدي فيما بين البلدان النامية"، بتوفير الدعم التقني لدورتها الثامنة التي عقدت في سانتا كروز دي تينيريضي، اسبانيا، في ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ١٩٩٤. ووفر الأونكتاد المساعدة أيضاً إلى المؤتمر الثاني لمحافظي وكبار موظفي المصارف المركزية في أمريكا اللاتينية والبلدان الافريقية، الذي عقد يومي ٢ و ٣ آذار/مارس ١٩٩٤، وإلى اجتماع لجنة المتابعة الخاصة بهذا المؤتمر، الذي عقد يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في مدريد.

٣٦ - وتلبية للاحتياجات والطلبات الآخذة في الظهور، يضطلع الأونكتاد حالياً بدراسات تحليلية بشأن تنمية أسواق رأس المال الإقليمية ومرافق تمويل التجارة في البلدان النامية.

٣٧ - ومنذ عام ١٩٧٥، يوفر الأونكتاد الدعم التقني لمجموعة الـ ٢٤، وذلك غالباً في شكل أوراق بحثية عن مسائل قيد المناقشة والتفاوض في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والغرض من هذه المشاريع، التي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الحكومات، هو مساعدة البلدان النامية على تعزيز تأهبها التقني وقدرتها على المشاركة والإسهام في كافة مراحل المناقشة والمفاوضات الجارية في إطار الصندوق والبنك. وبين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩، نشرت هذه الدراسات البحثية عن طريق (North Holland Publishers) في مجموعة مؤلفة من خمسة مجلدات. ونشرت منذ عام ١٩٩٠ ستة مجلدات جديدة منها (عن طريق الأمم المتحدة)، وثمة مجلد سابع قيد الإعداد. صدرت محاضر أعمال مؤتمر رئيسي (نيسان/أبريل ١٩٩٤) نظمته مجموعة الـ ٢٤ بمناسبة الذكرى الخمسين لمؤتمر ("بريتون وودز" Bretton Woods) بوصفها المجلد الرابع (مسائل خاصة) من "المسائل النقدية والمالية الدولية للتسعينات". وتؤكد الأنشطة الراهنة في مجال الأبحاث على الآثار الجديدة المترتبة على دمج البلدان النامية في النظام المالي الدولي، بما في ذلك آثار سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان الصناعية الرئيسية.

دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٨ - فيما يتعلق بمبادرات التعاون الدولي، دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية) على دعم الأنشطة الرامية إلى إيجاد حلول لمعالجة المشاكل المشتركة التي تواجهها البلدان النامية، وذلك من خلال إعداد دراسات إفرادية، وعقد حلقات عمل مخصصة لمواضيع محددة، ووضع استراتيجيات للمفاوضات المشتركة، وإجراء بحوث تعاونية. وقد تبين أن هذه الأنشطة هي وسيلة تتسم بفعالية فائقة للتصدي للمشاكل المشتركة من خلال تبادل الخبرات ذات الصلة والتكنولوجيا المناسبة. فعلى سبيل المثال، دعم البرنامج الإنمائي الجهود المبذولة لعقد لقاءات تجمع ما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تبادل الآراء والخبرات، والقيام، على هذا الأساس، بتحديد الممارسات القابلة للتكرار فيما يتعلق بما يلي: '١' إدارة المعونة فيما بين البلدان العربية - الأفريقية (حلقة عمل عقدت في الأردن، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) وبلدان أمريكا اللاتينية وبين بلدان أوروبا الشرقية (حلقة عمل عقدت في تركيا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)؛ '٢' إدارة وزارات الخارجية لبلدان أوروبا الشرقية وكمونولث الدول المستقلة إلى جانب تركيا، ومصر، وتونس، ومالطة (حزيران/يونيه ١٩٩٣)، مما أسفر عن وضع برنامج للتدريب الدبلوماسي؛ '٣' تحديد نهج مبتكرة لمكافحة الفقر؛ '٤' برامج تعاونية في مجال الإصلاحات الاقتصادية مثل التحويل إلى القطاع الخاص (حلقتا عمل في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عُقدتا في إثيوبيا وبولندا)، ومسائل الاقتصاد الكلي في البلدان التي تمر بحالة انتقال (ندوة في الصين)، وإدارة الديون الخارجية (مناقشة لترتيبات التبادل أجريت في هندوراس)، ومسائل السياسات العامة ذات الصلة بالتكيف الهيكلي (دراسات إفرادية أفريقية وحلقة عمل كوتونو).

٣٩ - وينفذ البرنامج الإنمائي حالياً أيضاً برامج للمساعدة التقنية موجهة نحو مساعدة البلدان النامية على معالجة المشاكل المشتركة. مثال ذلك أن البرنامج الإنمائي يقوم حالياً بتقديم المساعدة في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة (بربادوس، نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٤). وعلاوة على ذلك، يشارك البرنامج الإنمائي في تعزيز التعاون التقني بين البلدان الأفريقية والآسيوية كمتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وقد عقدت حلقة دراسية في اندونيسيا (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) حددت الفرص العملية للتعاون الآسيوي - الأفريقي في مجالات من قبيل تحسين الانتاجية الزراعية، وتكوين رأس المال البشري، وتنمية المؤسسات.

٤٠ - وإضافة إلى ذلك يقوم البرنامج الإنمائي في جنوب شرق آسيا، بمساعدة المبادرتين المشتركتين المهمتين الراميتين إلى إيجاد حلول مشتركة. والمبادرة الأولى تتخذ شكل جهد تعاضدي فيما يتعلق بحوض نهر تومن، وهي تجمع بين خمسة بلدان في استراتيجية مشتركة لتنمية المناطق الواقعة في شمال شرق آسيا على امتداد نهر تومن. ويوفر البرنامج محفلاً للمناقشة والاتفاق بشأن مجموعة من الترتيبات القانونية والمؤسسية بين الصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، وروسيا، ومنغوليا. وقد أنشئت في تموز/يوليه ١٩٩٤ لجنة لإدارة البرامج، والعمل جارٍ في وضع تفاصيل اتفاقات لإنشاء لجنة استشارية، ولجنة تنسيق، وأمانة. ويعمل البرنامج الإنمائي كرئيس محايد للمفاوضات. والمقصود القيام في المستقبل بإعداد موجزات وصفية عن الاستثمارات، ودراسات سابقة على دراسات الجدوى، ووضع سياسة بيئية، ووضع استراتيجيات لتعبئة الموارد، وإجراءات متعلقة بالحدود والجمارك. أما المبادرة

الثانية فتتخذ شكل لجنة الميكونغ التي تدير الموارد المائية لحوض نهر الميكونغ. وبالرغم من النزاعات القائمة في تلك المنطقة دون الإقليمية، فقد نجحت اللجنة في القيام بأعمالها، ووقّع اتفاق شامل جديد في عام ١٩٩٤. وما فتئ البرنامج يزود اللجنة بدور الوكيل التنفيذي، وقد وفّر في السنوات السبع والثلاثين المنصرمة مساعدات قيمتها ٤٥ مليون دولار أمريكي أسفرت عن استثمار ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار أمريكي. وتشتمل بعض الأنشطة المبتكرة المضطلع بها في إطار البرنامج على ما يلي: '١' العمل على استحداث نظام محاسبة في مجال الموارد الطبيعية من أجل تخطيط استخدام الموارد المائية؛ '٢' والأعمال التحضيرية لإقامة شبكة تنمية مستدامة لحوض النهر؛ '٣' وضع خطة للتمويل الذاتي في المستقبل للوظائف الأساسية التي تضطلع بها أمانة لجنة الميكونغ.

٤١ - وفيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي والتعاون الإقليمي، اضطلعت البرامج الإقليمية للبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية في مختلف المناطق الإقليمية، بأنشطة لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي بعض الحالات، تلقت المؤسسات الإقليمية بما فيها اللجان الإقليمية، دعماً مالياً من البرنامج الإنمائي لتنفيذ أنشطتها، وأدت في كثير من الحالات دور الوكالات المنفذة.

(أ) وتقوم المديرية الإقليمية لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة حالياً بدعم المبادرات المضطلع بها في مجال تشجيع التجارة الإقليمية. وتشترك في برنامج تنمية التجارة في دول كمنولث الدول المستقلة ودول البلطيق، على سبيل المثال، أربع منظمات تابعة للأمم المتحدة: الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهدف البرنامج هو توسيع نطاق التجارة داخل المنطقة وأيضاً تعزيز التجارة الخارجية لهذه البلدان. وقد بدأ البرنامج بحلقة عمل إقليمية عُقدت في جمهورية مولدوفا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

(ب) وقام المكتب الإقليمي لأفريقيا بدعم المبادرات ذات الصلة بإنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي، وثمة مبادرات جديدة تشتمل على إنشاء آليات لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بما في ذلك نظم المعلومات في مجالي التجارة والاستثمار، والمنظمات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الرابطة التجارية ودور المقاصة. ويعالج أحد البرامج الرئيسية التي يدعمها المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السياسة العامة التجارية والأعمال التحضيرية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأما البرنامج الذي بدأ في آب/أغسطس ١٩٩٣ فيقوم بدعم الدراسات، وبرامج التدريب، ووضع المعايير، وآليات مراقبة الجودة، ووضع الصيغة النهائية للموجزات المتصلة بالتفاوض. ويشترك في هذه الأنشطة مفاوضون تجاريون حكوميون، ومشرعون، فضلاً عن ممثلين من القطاعات الخاصة وغيرهم من المعنيين بالتجارة الخارجية. وهذا هو جهد تعاوني يضطلع به الأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

(ج) وأحد البرامج المواضيعية الثلاثة في إطار أرقام التخطيط الإرشادية الإقليمية والمكتب الإقليمي للدول العربية هو برنامج التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وثمة عدد من الأنشطة يجري دعمها في إطار هذا البرنامج من بينها: تقديم الدعم من أجل قيام البرنامج العربي لتمويل التجارة بإنشاء شبكة معلومات تجارية (بحث أيضا في إطار الفرع المعنون "مركز التجارة الدولية")؛ وتقديم الدعم لندوة انعقدت في أبو ظبي (نيسان/أبريل ١٩٩٣)، وأعمال متابعة التكامل الاقتصادي والتجاري التي تجري بدعم يقدمه البرنامج الإقليمي ويشترك فيها أيضا الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة؛ وبناء القدرات في أمانة اتحاد المغرب العربي؛

(د) قدم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الدعم لبرنامج واسع النطاق يتعلق بالتجارة الدولية والاستثمار وتشترك فيه سائر منظمات الأمم المتحدة. واضطلع هذا البرنامج بعدد من الأنشطة ذات الصلة بتوحيد المعايير، واستكشاف الأسواق، والتدريب، وتنسيق الممارسات، وإعداد المواقف التفاوضية في مجال تعزيز ترتيبات التكامل. وهناك مبادرتان رئيسيتان أخريان تتصلان بالتعاون التجاري في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتوسيع نطاق التجارة والاستثمارات في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

#### هاء - لجان الأمم المتحدة الإقليمية

##### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٢ - ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توفر المساعدة بشكل متواصل لمعظم مجموعات التكامل الاقتصادي دون الإقليمية في أفريقيا في مجالات الدعم المؤسسي، ووضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها، وإعداد المشاريع من أجل تعبئة الموارد، وإجراء الدراسات، وتنظيم الاجتماعات وحلقات العمل، وتوفير مجموعة كبيرة من الخدمات الاستشارية المختلفة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل دعم جهودها دون الإقليمية، بتوزيع موظفيها وفقا لنظام اللامركزية إلى مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة البلدان في خمس مناطق دون إقليمية. وما فتئت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفذ بالاشتراك مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع البلدان المانحة الثنائية.

٤٣ - ومنذ إنشاء المشروع الذي يموله البرنامج الإنمائي وتنفذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعنون "تقديم المساعدة متعددة القطاعات للاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا" في عام ١٩٨٩، وحتى إنهائه في عام ١٩٩٣، تم تقديم عدة خطط وبرامج رئيسية للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا. وشمل ذلك برنامجا للأمن الغذائي؛ وربط الطرق وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وخطط رئيسية صناعية قطاعية لتنمية الأنشطة المتصلة بالصلب والكيميائيات النفطية والأنشطة الحراجية وتوفير الآلات والأدوات اليدوية. أما في الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى فقد شرعت أمانة اللجنة عن طريق مركز البرمجة والتنفيذ المتعدد البلدان التابع لها في غيسيني (رواندا) في برنامج شامل للتعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، أحرز بعض النجاح في مجالات الطاقة والبحوث العلمية الزراعية والنقل. وتواصلت مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة المقدمة لدول الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا على مدى ٢٠ عاما. وتشمل النتائج التي حققها المشروع الذي نفذته اللجنة

وموله البرنامج الإنمائي والمعنون "برنامج المساعدة المتعددة القطاعات لدول الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا (RAF/88/047)" ما يلي: '١' خطة رئيسية صناعية لغرب افريقيا؛ '٢' برنامج للأمن الغذائي؛ '٣' مشروع للتكامل النقدي ومشروع لتحرير التجارة. ومن المتوقع أن تقوم الدول الأعضاء والمنظمات نفسها بالنظر في توصيات الدراسة المتعلقة بترشيد المنظمات الحكومية الدولية لغرب افريقيا، والتي أعدت في عام ١٩٩٤. وما فتئت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقدم المساعدة للسوق المشتركة لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي من أجل تكثيف تعاونهما وتكاملهما على الصعيد دون الإقليمي. وتوخيا لمساعدة هايتي المؤسستين في تنسيق أنشطتهما والتوفيق بينها وترشيدها، بدأت اللجنة بالفعل في إجراء مشاورات مع أمانتي السوق المشتركة لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي من أجل عقد مؤتمر قمة خاص مشترك بهذا الشأن.

٤٤ - واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية تعملان على نحو وثيق للنهوض بالتعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان الافريقية. ويمكن أن يعتبر توقيع معاهدة أبوجا التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الافريقي تنويجا لهذه الجهود المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية. وقد أنشئت أمانة مشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي للقيام بدور رئيسي في تنفيذ تلك المعاهدة التي بدأ سريانها التام في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بعد التصديق عليها من قبل ثلثي البلدان الموقعة.

٤٥ - وجرى الاضطلاع بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال النقل والمواصلات فيما بين البلدان الافريقية تحت مظلة عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا. وبصفة عامة، يجري التركيز في برامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا على تنفيذ المشاريع دون الإقليمية والإقليمية. ويجري حاليا تنفيذ مشروعين إقليميين مهمين هما إنشاء قاعدة بيانات إقليمية للنقل وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات في مجالي النقل والمواصلات في افريقيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا على نحو فعال الدعم التقني لمختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للنقل والمواصلات المعنية بكل من الوسائل المختلفة في هذين المجالين. وهذه المنظمات هي اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية للبلدان الافريقية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية، والاتحاد البريدي للبلدان الافريقية في مجال الخدمات البريدية، والوكالات المتصلة بالموانئ والوكالات البحرية، والمؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا المعني بالنقل البحري، والمجلس الافريقي للطيران المدني في مجال الطيران المدني، واتحاد السكك الحديدية الافريقية في مجال السكك الحديدية والخ. وفي مجال النقل البحري، يجري العمل في مشروع تشرف عليه اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتطوير النقل البحري الساحلي فيما بين دول غرب/وسط افريقيا ويشترك فيه الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا. كما تتعاون اللجنة الاقتصادية لافريقيا حاليا أيضا مع اتحاد السكك الحديدية الافريقية، وسلطات السكك الحديدية الوطنية بغية إعادة بناء السكك الحديدية الافريقية بما في ذلك الإصلاح وتحديث السكك الحديدية والمعدات الدارجة، والمعدات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ونظام الإشارات، وتنمية الموارد البشرية، وتبادل المعلومات، والدراسات، والمعدات وقطع الغيار.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين المناطق النامية، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٨٩ بتنظيم حلقة دراسية مشتركة عن تنظيم وإدارة الموانئ في لينينغراد، روسيا، مولها الاتحاد السوفياتي السابق عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم تمثيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٩٤ في الاجتماع الحكومي الدولي المخصص الثالث المعني بالمرحلة الثانية لعقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادئ.

#### اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٧ - بصفة عامة، يجري تنفيذ أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، من خلال مشاريع محددة لتقديم المساعدة التقنية، وترد أدناه أمثلة قليلة لهذه المشاريع.

٤٨ - ففي مجال التعاون المالي والاستثماري والتعاون بين المشاريع التجارية، تشترك اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المشروع RAL/89/001) في تنفيذ برنامج إقليمي يتصل بتوريد وإنتاج السلع الرأسمالية. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التعاون بين الجهات الاقتصادية في مجالات الإدارة التكنولوجية والتسويق ومراقبة الجودة. وتشمل الأنشطة إنشاء مراكز تنسيق وطنية لتوريد وإنتاج السلع الرأسمالية؛ وتقييم التشغيل الذاتي لشبكات المعلومات؛ ونشر كتالوغ عن قدرات الإنتاج في الدول الأعضاء في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية؛ وتحليل إجراءات وشروط العطاءات في المنطقة. وفي إطار برنامج التعاون التقني الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية سعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي إلى تشجيع تبادل الخبرات الإقليمية بشأن الفرص الاستثمارية. وفي إطار مشروع "استراتيجية للبرامج الاستثمارية في أمريكا الوسطى" نفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى أنشطة تهدف إلى دعم التعاون في مجال الاستثمار لإنتاج زيوت ودهون الطعام. كما أكملت اللجنة مشروعاً يهدف إلى تشجيع توثيق عرى التعاون فيما بين اتحادات الإدخار وتعاونيات الإقراض في منطقة أمريكا الوسطى.

٤٩ - وفي مجال الهياكل الأساسية، نفذت اللجنة مشاريع تتعلق بتخطيط وإدارة الموارد المائية في منطقة الإنديز؛ والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية في مجال إنشاء محطات الشحن الداخلية، وتطوير التخطيط الحضري في بلدان مختارة.

٥٠ - وفيما يخص المعلومات، أكملت اللجنة، بالتعاون مع اليونسكو برنامجاً إقليمياً للمعلومات لتعزيز التعاون بين شبكات ونظم المعلومات الإقليمية المتصلة بالتنمية في المنطقة. كما نفذت اللجنة أيضاً مشاريع لدعم شبكات التعاون في مجال المعلومات في بلدان منطقة البحر الكاريبي.

#### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ



٥١ - تتضمن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي نفذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في السنوات الأخيرة الاضطلاع بنقل وتبادل المعدات والتكنولوجيا والخبرات والدراية الفنية والمعلومات والخ وهي تشمل مجموعة كبيرة من المجالات المواضيعية المختلفة من برنامج عمل اللجنة بما في ذلك: بحوث التنمية وتحليل السياسات، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والصناعة والتكنولوجيا، والتجارة والتعاون الاقتصادي على الصعيد الدولي بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، والسكان، والتنمية الريفية والحضرية، والتنمية الاجتماعية، والاحصاء والنقل، والاتصالات والسياحة. ومن المقبول عموماً أن تقاسم الخبرات والدراية الفنية هذا فيما بين البلدان النامية، باستخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يتطور في الغالب إلى ترتيبات للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي يشمل اجراءات اقتصادية عملية وجماعية فيما بين البلدان النامية، مما يتطلب في الجزء الأكبر منه استثماراً رأسمالياً و/أو مشاريع مشتركة كبيرة.

٥٢ - ومن كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ جرى، عن طريق دعم تمويلي متواضع نسبياً، تمويل ٣٣ نشاطاً من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قبل الصندوق التكميلي لبرنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابع للجنة، ونفذ ٢٥ نشاطاً منها على وجه التحديد لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية النامية بالإضافة إلى الاقتصادات ذات الظروف غير المواتية التي تمر بمرحلة انتقال. وفي كل واحد من هذه الأنشطة قام الصندوق بتمويل السفر الدولي في حين تحملت الحكومة و/أو المؤسسة المضيفة التكاليف المحلية أو جرى تمويلها من مصادر أخرى من قبيل أرقام التخطيط الإرشادية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الهدف الرئيسي من صندوق اللجنة هو تسهيل تمثيل ومشاركة أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية النامية، والاقتصادات ذات الظروف غير المواتية التي تمر بمرحلة انتقال في مختلف الحلقات الدراسية والزيارات الدراسية وحلقات العمل التدريبية وعمليات التبادل الثنائية والمتعددة الأطراف للخبرات التي تنظمها الحكومات والمؤسسات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، للبلدان النامية في منطقة اللجنة. ومما جعل عمل الصندوق ممكناً المساهمات المالية السخية التي قدمها المانحون، ومن بينهم حكومات جمهورية كوريا

والصين والنرويج وهولندا التي بلغت مساهماتها الاجمالية ١٧٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣<sup>(١)</sup>.

٥٣ - وبدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تضطلع، في إطار اللجنة المواضيعية للتعاون الاقتصادي الإقليمي، بتنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار الذي اعتمده في عام ١٩٩٣. وبموجب أحكام برنامج العمل هذا أولي اهتمام شديد لدراسة وتحليل التدفقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية، وتعزيز شبكة المعلومات التجارية الإقليمية، والربط الشبكي لمؤسسات البحوث المتصلة بالتجارة، واستعراض التدفقات الداخلة والسياسات القطاعية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء خدمة إقليمية للمعلومات المتصلة بالاستثمار وبترويجه، والمشاكل الإقليمية للسلع الأساسية، والقضايا البيئية المتصلة بالتجارة والاستثمار، والتعاون بين المناطق دون الإقليمية. ويتناول برنامج العمل أيضا دور التعاون الإقليمي في حفز تنمية المشاريع التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات التوجه التصديري وإدماج أعضائه الجدد ولا سيما جمهوريات آسيا الوسطى، في المنطقة. ونظرا لأن التجارة والاستثمار يمثلان جوهر جميع مبادرات التكامل، تشمل أنشطة اللجنة أيضا تنظيم المعارض التجارية، ونشر وتوزيع الأدلة التجارية، والمسائل المتعلقة بالسلع الأساسية الزراعية ذات الأهمية لتجارة المنطقة. فضلا عن ذلك، تواصل اللجنة تنفيذ أنشطة لدعم التوفيق بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

٥٤ - فعلى سبيل المثال، أعدت اللجنة دراسة كلية تركز على معلومات موزعة عن التدفقات التجارية في المنطقة وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية لزيادة الانتاجية. وفي الماضي أعاق عدم توافر هذه البيانات والمعلومات التجارية العمل التحليلي بشأن التوسع التجاري داخل المنطقة. وفيما يتعلق بتبادل المعلومات التجارية فيما بين بلدان المنطقة، تسعى أمانة اللجنة الى تعزيز فوائد شبكة المعلومات التجارية الإقليمية التابعة للجنة من خلال إدخال التبادل الإلكتروني للبيانات. وتشدد خطة العمل على زيادة التفاعل فيما بين القطاعات الخاصة والغرف التجارية والصناعية الوطنية والمؤسسات المتصلة بالتجارة. وبدأت الأمانة الأنشطة اللازمة للسعي من أجل بلوغ هذه الأهداف، الأمر الذي سيزيد من زخم تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. والواقع أن الأنشطة المخططة لأغراض شبكة مؤسسات البحوث المتصلة بالتجارة تركز بوجه خاص على تشجيع التجارة والاستثمارات داخل المنطقة.

(١) فضلا عن ذلك، يمكن أن يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

تلقت ١٦ ٠٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة نقدا في عام ١٩٩٣ من مصادر مختلفة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني الشاملة التي تضطلع بها. والمانحون الذين ساهموا في الأنشطة الشاملة للجنة في عام ١٩٩٤ هم: الاتحاد الروسي، استراليا، ألمانيا، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، تايلند، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سري لانكا، سنغافورة، الصين، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فيجي، كيريباتي، ماكاو، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، الهند، هولندا، اليابان.

٥٥ - وفيما يتعلق بتشجيع ومساعدة ما هو قائم من شبكات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومن الترتيبات التعاونية الأخرى، وضعت اللجنة ودعمت عدة ترتيبات في مجالات اتفاقات التعريفات الجمركية التفضيلية، وترتيبات المقاصة وإعادة التأمين، والمحافل السلعية فيما بين البلدان النامية. ويشمل ذلك اتفاق بانكوك، والاتحاد الآسيوي للمقاصة، والشركة الآسيوية لإعادة التأمين، فضلا عن أربع ترتيبات سلعية تتعلق بالبن والجوت والحريير والأخشاب الاستوائية. وفيما يختص بالترتيبات السلعية، وضعت اللجنة عددا من برامج المساعدة التقنية وقامت بتنفيذها على سبيل متابعة توصيات الهيئات الحكومية الدولية وذلك بمساعدة من التمويل الخارج عن الميزانية المقدم من الدول المانحة.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة إجراء حوارات فيما بين المنظمات دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ بغرض تعزيز قيام المزيد من التعاون على الصعيد دون الاقليمي عن طريق تحديد العناصر المكتملة بعضها لبعض فيما بين هذه المنظمات وتشجيع تبادل المساعدة في شتى المجالات. وفي إطار هذه العملية، جرى توقيع مذكرات تفاهم فيما بين اللجنة والهيئات التالية: منظمة التعاون الاقتصادي (تموز/يوليه ١٩٩٣)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي (شباط/فبراير ١٩٩٤)، ومحفل جنوب المحيط الهادئ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ولجنة جنوب المحيط الهادئ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). ويجري اقتراح اتفاق مشابه على رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعن طريق مذكرات التفاهم، توافق اللجنة ومؤسسة التكامل المعنية على التعاون والمشاركة في العمل، إلى المدى الممكن، في مجال المسائل الإنمائية والشواغل ذات الأهمية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد في بانكوك (شباط/فبراير ١٩٩٤) اجتماع استشاري بين الرؤساء التنفيذيين لأمانات المنظمات دون الإقليمية الرئيسية الأربع، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، وذلك بناء على مبادرة من اللجنة. وكان الاجتماع مفيدا ومشيرا حيث عزز إجراء مناقشة حرة بشأن سبل ووسائل توطيد التعاون الموضوعي فيما بين اللجنة والمنظمات دون الإقليمية على أساس الاهتمامات والخبرات الفنية النسبية لكل منها. والمتوخى عقد هذا الاجتماع بصفة منتظمة. وعلى هذا فقد استضافت أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الاجتماع الثاني في جاكرتا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وقد حضره الرؤساء التنفيذيون لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ولجنة جنوب المحيط الهادئ، ومحفل جنوب المحيط الهادئ. وسوف تستضيف أمانة منظمة التعاون الاقتصادي اجتماعا ثالثا من المقرر مؤقتا عقده في أيار/مايو ١٩٩٦.

٥٧ - إن الدور الذي يلعبه كل من النقل والمواصلات في تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليس بحاجة لأي تأكيد. إذ أن عملية تحديث ورفع مستوى الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات بالمنطقة هي الهدف الرئيسي الذي حدده برنامج العمل الاقليمي للمرحلة الثانية (١٩٩٢-١٩٩٦) من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ<sup>(٢)</sup>. ومن الجدير بالملاحظة أن الدورة الثامنة والأربعين للجنة الاقتصادية

(٢) أعلنت الجمعية العامة هذا العقد بقرارها ٢٢٧/٣٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

كما اعتمدت المرحلة الثانية بمقررها ٤٣٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (نيسان/أبريل ١٩٩٢) قد أقرت على سبيل الأولوية، للمرحلة الثانية (١٩٩٢-١٩٩٦) من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك بناءً على توصية الاجتماع الحكومي الدولي لموظفي الطرق الرئيسية والسكك الحديدية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، مشروعا متكاملًا خاصًا بشأن تنمية الهياكل الأساسية للنقل البري في آسيا يشمل الطريق الرئيسي الآسيوي؛ وخط السكك الحديدية العابرة لآسيا؛ وتسهيل النقل البري، وتواصل اللجنة جهودها لتنفيذ المشروع. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية في التغلب على بعض القيود الناجمة عن مشكلة موقعها الجغرافي قد تركزت أساسًا على مجالات النقل البري، وترتيبات العبور، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية التكنولوجية، وتشجيع التجارة.

#### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٥٨ - تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تدعيم دورها في مجال التعاون التقني على الصعيد الاقليمي عن طريق تحسين الخدمات الاستشارية الاقليمية وتكثيف المحاولات المبذولة من أجل توفير المزيد من الأموال لمشروعات التعاون التقني. وقامت اللجنة بعدة أنشطة لتعزيز جهودها الجماعية على الصعيدين الاقليمي والأقليمي. وبوجه عام، تمثلت هذه الأنشطة في إعداد دراسات تقنية؛ وتنفيذ مشاريع التعاون التقني؛ وعقد اجتماعات الخبراء؛ والحلقات الدراسية وحلقات العمل التدريبية؛ والمشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية. وكثيرًا ما تنفذ هذه الأنشطة بالاشتراك مع وكالات أو مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبلدان مانحة، و/أو مؤسسات أخرى مثل مؤسسة "فريدريك إبيرت" ومشروع جهود تقديم المشورة التابع لجامعة الأردن، وبرنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٩ - ويجري تنفيذ هذه الأنشطة في القطاعات التالية: (أ) الطاقة (أعدت دراسة بشأن آفاق التعاون الإقليمي في مجال الطاقة الشمسية وعرضت على المؤتمر العربي الخامس للطاقة (القاهرة، أيار/مايو ١٩٩٤))؛ (ب) وتنمية الموارد المائية وإدارتها (عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عدة اجتماعات بشأن هذه المسألة، وتقوم اللجنة بتنفيذ عدد من المشروعات، من بينها مشروع جرى تمويله بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تقييم الموارد المائية في منطقة اللجنة وذلك باستخدام تقنيات الاستشعار من بعد، ومشروع آخر تدعمه حكومة ألمانيا)؛ (ج) وأنشطة التنمية المستدامة المتصلة بمكافحة التصحر، وإقامة مستوطنات مستدامة بيئيًا، وإدارة الأراضي الجافة في المنطقة العربية وكفالة تنميتها المستدامة؛ (د) وأنشطة التنمية الصناعية المتعلقة بأنشطة صناعة برامج الحاسوب، ومساعدة البلدان في تشخيص المشاكل التي تواجه الصناعات القائمة وتخفيف حدتها، ورفع مستوى مهارات المديرين في مجال تنظيم المشاريع، وتنفيذ مشروع بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لإقامة الهياكل الأساسية الهندسية في البلدان العربية، والمشاركة (كوكالة منتسبة) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في تنفيذ البرنامج التدريبي "كيف تبدأ عملك التجاري"؛ (هـ) والأنشطة المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا والتعليم؛ والنقل، كأنشطة متتابعة لتنفيذ في المنطقة للمرحلة الثانية (١٩٩٢-١٩٩٦) من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ؛ والتنمية الاجتماعية مثل تنفيذ مشروع إعداد الاعلان العربي للتنمية الاجتماعية من أجل تقديمه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

(كوبنهاغن، آذار/مارس ١٩٩٥)، وتنفيذ مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويطلق عليه اسم "القرية المستقلة"، والمراد به ترويج التقنيات الملائمة لبناء المنازل، وتنمية المجتمع المحلي، وتعزيز الأنشطة المتصلة بدور المرأة في التنمية؛ وتنفيذ مشاريع في قطاع الإحصاءات.

٦٠ - وتتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية في تنفيذ عدد من الأنشطة. فعلى سبيل المثال، وقعت اللجنة مع منظمة المؤتمر الإسلامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مذكرة تفاهم بشأن تنمية الموارد المائية وإدارتها؛ كما تتعاون اللجنة مع جامعة الدول العربية والهيئات الفرعية التابعة لها (على سبيل المثال، مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة) في تنسيق وتعزيز واختيار الأنشطة من أجل الاشتراك في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في المنطقة العربية (مثل المشاريع المتصلة بالأولويات الإقليمية لجدول أعمال القرن ٢١).

#### واو - البنك الدولي

٦١ - يشجع البنك الدولي التجارة تشجيعاً قوياً بعدة طرق منها آليات التمويل. وبالرغم من أن البنك لا يمول المشروعات الإقليمية مباشرة، فإنه يشارك بنشاط في السوق المشتركة الجنوبية والاتحاد الكاريبي مع فنزويلا وكولومبيا، وفي مبادرات أخرى. وفي السنة المالية ١٩٩٤، قدم البنك قروضاً قيمتها ٢٠ مليون دولار (من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) و ١١ مليون دولار (من المؤسسة الإنمائية الدولية) إلى المصرف الإقليمي الكاريبي لإقراضها بدوره إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي. كما أعار البنك موظفين إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعماً لجهوده الإقليمية في مجال النقل وجهوده التعاونية الأخرى في منطقة الجنوب الأفريقي.

٦٢ - ويقدم البنك في منشوره "مبادئ توجيهية: الشراء في إطار القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية" (البنك الدولي، ١٩٩٢)، مبادئ توجيهية لعمليات الشراء التي يمكن أن تدعم التعاون بين بلدان الجنوب في سياق العطاءات التنافسية. وفيما يختص بالأفضليات الداخلية والإقليمية فإنه، بناء على طلب البلد المقترض وبمقتضى شروط يتفق عليها مع البنك وينص عليها في وثائق العطاء، يمكن قبول هامش أفضلية في إطار العطاءات التنافسية الدولية بالنسبة إلى ما يلي: '١' سلع مصنعة في البلد المقترض عند المقارنة بين العطاءات الداخلية والعطاءات المقدمة من المصنعين الأجانب؛ '٢' و سلع مصنعة في بلدان أعضاء أخرى تكون قد انضمت مع البلد المقترض إلى اتفاق إقليمي للتعريفات الجمركية التفضيلية بين البلدان النامية يستهدف تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها عن طريق إقامة اتحاد للرسوم الجمركية أو منطقة تجارة حرة، عند مقارنة العطاءات المقدمة من هؤلاء المصنعين بالعطاءات الأجنبية الأخرى؛ '٣' والأشغال المدنية في بلدان أعضاء يكون نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها أقل من حد معين، عند مقارنة العطاءات المقدمة من مقاولين محليين مؤهلين بالعطاءات المقدمة من المقاولين الأجانب. وفي عام ١٩٩٤، حصلت شركات البلدان النامية على ست وأربعين في المائة من قيمة عقود الخدمات الاستشارية وخمس وستين في المائة من عدد هذه العقود.

### ثالثا - دعم التعاون بين المؤسسات والصناعات

#### ألف - مركز التجارة الدولية

٦٣ - إن برنامج مركز التجارة الدولية في مجال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب متركز على مشاريع الأعمال بحكم تعريفه. وعقب التحديد المنهجي للفرص التجارية في السياق دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، يتم حفز مشاريع الأعمال في مختلف البلدان النامية على إقامة علاقات في مجال الأعمال وتقديم المساعدة إليها للقيام بذلك عن طريق اجتماعات المشترين/الباعة. وبما أن هذه المبادرات كثيرا ما تكون محددة بمنتجات أو قطاعات معينة، فإنها تسهم أيضا إسهاما مهما في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على صعيد الصناعات. وتزود منظمات قطاع الأعمال من قبيل غرف التجارة والصناعة، وجمعيات أرباب الصناعة بوسائل التنمية التجارية، وتقدم لها المساعدة في مجال إقامة الشبكات فيما بين بلدان الجنوب ولا سيما عن طريق نظم المعلومات التجارية. ومن الأمثلة على ذلك، شبكة المعلومات التجارية للسوق المشتركة لدول شرق آسيا والجنوب الأفريقي، ونظام المعلومات المتعلقة بالفرص التجارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشبكة المعلومات التجارية فيما بين الدول العربية. وتقدم على الصعيد دون الإقليمي، بصفة خاصة، خدمات لدعم التجارة ترمي إلى تحسين الأداء التجاري لمشاريع الأعمال في مجالات من قبيل التحكم في الجودة والرزم.

٦٤ - ونظرا لأهمية ما يمكن أن تقوم به المعارض التجارية في تنمية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في مجال التجارة والاستثمار، دأب مركز التجارة الدولية على دعم المعارض التجارية لعموم أفريقيا وشارك في المعرض التجاري الأفريقي العربي الأول (تونس، ١٩٩٣). كما ساهم مركز التجارة الدولية في مناقشات المائدة المستديرة التي عقدت بخصوص أسبوع الأعمال الأفريقي العربي الأول (القاهرة، آذار/مارس ١٩٩٥). وعلاوة على ذلك، نفذت عدة أنشطة في سياق تحسين إدارة السوقيات على مستوى مشاريع الأعمال والمؤسسات في مجال التجارة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية في إطار المشاريع الإقليمية المتعلقة بتحسين إدارة الاستراتيجيات الدولية للتوزيع المادي على صعيد مشاريع الأعمال خلال فترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢، والإدارة الفعالة لسوقيات التجارة الدولية في المعاملات التجارية الخارجية لأمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٩٣ وهذا البرنامج الأخير برنامج جار سينتهي في عام ١٩٩٦.

#### باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٦٥ - في إطار السياق العام لدعم زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، يشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التعاون بين مشاريع أعمال البلدان النامية وجمعياتها (غرف التجارة والصناعة، والمشاريع التجارية) بغية تنمية الاتصالات والتعاون والأعمال فضلا عن حفز الاستثمار المشترك. وعلى هذا ستنظم الأونكتاد ومؤسسة "Promociones Exteriores Canarias" الإسبانية بصورة مشتركة في عام ١٩٩٥ منتدى للمؤسسات التجارية الأفريقية والعربية والمؤسسات التجارية لأمريكا اللاتينية لاستكشاف إمكانيات التعاون بين هذه المؤسسات وتوفير الفرصة لها للدخول في علاقات تجارية جديدة. وحضر الأونكتاد المعرض التجاري الأفريقي العربي الأول (تونس، عام ١٩٩٣) وشارك في ندوة عن توسيع التجارة بين

البلدان الافريقية والعربية، كما قدم ورقة عن الموضوع. ومن المقرر أن يعقد المعرض الثاني في جنوب افريقيا (عام ١٩٩٥) ويعتزم الأونكتاد أن يسهم فيه بمساهمة مماثلة. كما شارك الأونكتاد ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في تنظيم ندوة عن "التعاون الاقتصادي والاستثمار بين البلدان الافريقية والعربية" خلال أسبوع الأعمال الافريقي العربي الأول (آذار/مارس ١٩٩٥). الذي عُقد بالاقتران مع معرض القاهرة الدولي.

٦٦ - وبمساعدة من الأونكتاد، سيعقد في عام ١٩٩٥ اجتماع وزراء للبلدان النامية لأمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتوفير الإطار السياسي لجهود الدعم الرامية إلى توسيع نطاق التجارة وغيرها من العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان، ولا سيما عن طريق مشاركة مشاريع الأعمال. والمتوخى أن ينظم، قبل عقد الاجتماع الوزاري الأقليمي، اجتماع وزراء لبلدان أمريكا اللاتينية لاعتماد سياسة مشتركة بشأن التعاون الاقتصادي في حوض المحيط الهادئ.

#### جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٧ - في سياق دعم التعاون الاقتصادي والتقني الثنائي بين مشاريع الأعمال للبلدان النامية، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية على تنظيم عمليات المواءمة بين القدرات والاحتياجات، تلك العمليات التي يتم التوصل فيها إلى اتفاقات ثنائية بشأن الأنشطة التعاونية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويتم إعداد خلاصة وافية عن احتياجات وقدرات بلد أو عدة بلدان ويتم تبادلها بين المشاركين. ويتم الاضطلاع أحيانا ببعثات قطرية لأغراض الإعلام والتوعية ولتشجيع الاتفاقات بشأن الاحتياجات والقدرات. وفي آخر الأمر، تجتمع البلدان المشاركة لإجراء مفاوضات شاملة ثنائية ومتعددة الأطراف لعدة أيام. ونفذت عدة عمليات من عمليات المواءمة بين القدرات والاحتياجات بدعم من البرنامج الإنمائي منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في افريقيا (أوغندا ونيجيريا وزمبابوي) وآسيا (بنغلاديش وميانمار). وأفضت بعض هذه الأنشطة المندرجة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى استثمارات مشتركة أو إلى توأمة المؤسسات والمشاريع فضلا عن إقامة شبكات ومشاريع مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت التكنولوجيا المرتكزة على التعاون بين المشاريع على تيسير تبادل الخبراء، والتدريب، وعقد الندوات وحلقات العمل ومنح المكافآت. وعلى سبيل المثال، يدعم برنامج من برامج المكافآت التعاون بين افريقيا وآسيا في مجال علم النبات السلالي. وأسفرت حلقة عمل عقدت في كوبا في عام ١٩٩٢ بشأن تجديد قطع الغيار عن عقد الدورات التدريبية في فنزويلا وإبرام اتفاقات بين مؤسسات الأعمال في الهند والبرازيل ومصر وفنزويلا والمكسيك.

٦٨ - ومنذ عام ١٩٨٩، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة الـ ٧٧ الرامية إلى إنشاء غرفة تجارة وصناعة لبلدان الجنوب. وترمي مبادرة مصرية حديثة بهذا الشأن إلى إقامة شبكة محكمة للمعلومات. وبمشاركة البرنامج الإنمائي، أنشئت مراكز إقليمية في بنن وباكستان وكولومبيا. والهدف الواسع لهذا البرنامج هو المساهمة في تعزيز التجارة والاستثمار وإقامة شبكة للمعلومات بشأن الفرص والقدرات التجارية للبلدان النامية (انظر أيضا البحث الوارد في الفرع المتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)). ومن

الأمر المستهدفة أيضا تطوير المهارات في مجال المفاوضات التجارية الدولية وإعداد خطة رئيسية للتجارة فيما بين بلدان الجنوب. أما الهدف على المدى البعيد فهو إنشاء شبكة شاملة للمعلومات المتعلقة بالعالم الثالث. ويدعم البرنامج الإنمائي كذلك مبادرة للتعاون والتكامل المتعددي القطاعات تشمل الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي. وأسفر اجتماع لرؤساء البلديات عقد في الربيع الأخير من عام ١٩٩٣ عن الشروع في برنامج لإقامة شبكة معلومات لتعزيز التعاون، ولا سيما بين مؤسسات القطاع الخاص في مجال التجارة فضلا عن القطاعات الأخرى من قبيل التعليم والسياحة والصحة والثقافة. ومن الأنشطة الأخرى المتصلة بالمعلومات والجديرة بالذكر وضع نظام إقليمي للتبادل في مجال التعاقد من الباطن لتعزيز التكامل الاقتصادي وتحسين فعالية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية.

٦٩ - وفيما يتعلق بتعزيز الاستثمار والتشاور عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع اليونيدو، أول اجتماع مائدة مستديرة بشأن الاستثمار في آسيا الوسطى (آذار/مارس ١٩٩٤). وشارك في اجتماع المائدة المستديرة هذا الذي عقد في أوزبكستان ١٤ بلدا، وأقيمت فيه علاقات بين عدد من مؤسسات الأعمال.

#### دال - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٧٠ - أولى برنامج التنمية الصناعية الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عناية خاصة لوضع البرامج الإقليمية والاقليمية ودون الاقليمية، بما فيها مواصلة التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية واللجان الإقليمية. وفي عام ١٩٩٣، نفذت عدة برامج تدريبية إقليمية، بما فيها البرامج التدريبية التي نظمتها الهند لبلدان آسيوية أخرى في مجال مبيدات الآفات المراعية للبيئة؛ ونظمتها الفلبين وجمهورية كوريا في مجال مراقبة جودة مبيدات الآفات؛ وحلقات العمل المعقودة في ماليزيا بشأن تكنولوجيا استخدام مبيدات الآفات، والمعقودة في جمهورية كوريا بشأن الشوائب في مواد مبيدات الآفات من الصنف الصناعي. ونظمت حلقة دراسية بشأن إنتاج المواد المقاومة للحرارة لمنطقة غرب افريقيا في غانا (أكرا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) بغية تشجيع صناعة المواد المقاومة للحرارة ارتكازا على وفرة المواد المحلية فضلا عن رعاية التعاون دون الإقليمي عن طريق إقامة شبكة معلومات دون إقليمية. وتضمن برنامج التعاون الإقليمي للانتعاش الصناعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عددا من الأنشطة منها: '١' برنامج للتكنولوجيا البيولوجية قدمت بموجبه مساعدة خاصة إلى كل من القطاع الخاص والقطاع العام لتطبيق نتائج الأبحاث في الأغراض الصناعية واستيعاب التقنيات والتجارب المنجزة في البلدان الصناعية؛ '٢' وبرنامج للصناعات الزراعية يبدأ ببرنامج دون إقليمي لتحديد وتطوير وتعزيز صناعات تحضير الفواكه والخضر؛ '٣' وبرنامج إقليمي لتحديث الصناعي لقطاع السلع الانتاجية في أمريكا اللاتينية أنجزت في إطاره دراسة تقنية اقتصادية لتحديد مجالات عمل محددة بالاشتراك مع مؤسسات البحوث والتنمية المشاركة في البرنامج.



٧١ - ومن أهم المزايا المقارنة لليونيدو ما تزخر به من مصادر معلومات وشبكات ومصارف بيانات إحصائية بشأن جميع جوانب التنمية الصناعية. ويمكن الإشارة إلى عدد من الأنشطة القريبة العهد والجارية التي ترمي إلى تعزيز الجوانب المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من مصادر المعلومات، بما فيها تخصيص قاعدة بيانات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات إلى قسم المعلومات الصناعية كامتداد منطقي لعمله في مجال المعلومات دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتوخياً لتعزيز تدفق المعلومات داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها، بما في ذلك إمكانية إقامة شبكات وطنية ودون إقليمية لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية مع ربطها بالنظم الدولية للمعلومات، ويجري تنفيذ مشروع يرمي إلى وضع شبكة للمعلومات الصناعية والتكنولوجية لأفريقيا تابعة لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية. ويشمل هذا المشروع إعداد تقرير تقييمي يغطي ١٠ بلدان أفريقية (جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وغانا، والكاميرون، وكينيا، ومصر، ونيجيريا) عن طريق تعاونه مع صندوق التضامن والمساعدة لتنمية الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

٧٢ - وبذلت جهود كبيرة لضمان الانتفاع إلى أقصى حد مما تقوم به اليونيدو من أنشطة وخدمات ذات صلة لتشجيع الاستثمار بين البلدان النامية، من قبيل اجتماعات التشاور ومنتديات الاستثمار. وعقد في ياوندي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) منتدى للمستثمرين لأفريقيا الوسطى بمشاركة الاتحاد الأوروبي ومركز تنمية الصناعة. وشارك في هذا المنتدى مستثمرون محتملون من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الإحدى عشرة، فأصبغوا طابعاً متميزاً للغاية على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأسفرت المباحثات الثنائية عن إبرام ثلاثة اتفاقات أولية و ٢٢ رسالة نوايا، بما فيها اتفاقات للتعاون بين البلدان النامية. ونتيجة لأنشطة الترويج السابقة في شمال غرب الصين، ونيبال، وفييت نام، أصدرت عدة تراخيص للاستثمار وشرع في تنفيذ مشاريع استثمارية ذات قيم استثمارية عالية. وللمرة الثالثة، تم توسيع برنامج فييت نام وزيدت تبعاً لذلك ميزانية المشروع بحيث تضمنت خططا لتنظيم منتدى استثماري في هانوي. ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن ثمة اتجاهات متزايدة للاستثمار فيما بين البلدان النامية، ولا سيما في منطقة شرق وجنوب آسيا. وعقدت في دبي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) حلقة عمل بشأن تشجيع المشاريع القطرية والاستثمارية، ضمت ما يزيد على ١٠٠ مشارك من ١٧ بلداً عربياً لمناقشة أدوار وكالات تشجيع الاستثمار في المنطقة ووظائفها وهيكلها وأساليب عملها.

٧٣ - وبذلت اليونيدو من جديد، في عام ١٩٩٣، جهوداً لزيادة استخدام الخبراء والخدمات والمعدات من البلدان النامية في مشاريع التعاون التقني لليونيدو. وعين ما مجموعه ٢٠٠ خبير من البلدان النامية، بما فيهم ٥٤٤ خبيراً وطنياً يمثلون ٤٥,٣ في المائة من مجموع الخبراء المعيّنين. ورغم أن بيانات عام ١٩٩٤ لن تتوفر إلا في عام ١٩٩٥، فقد قدر عدد الخبراء من البلدان النامية الذين تم توظيفهم في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام بما مجموعه ٧٣٤ خبيراً. وفي عام ١٩٩٣، تم شراء معدات ولوازم مجموع قيمتها ٢٦,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة لاستخدامها في مشاريع التعاون التقني، وفُرت منها ما قيمته ٥ ملايين

من دولارات الولايات المتحدة (١٩ في المائة) وفُتّرتها البلدان النامية. وفي نفس السنة، منح ٢٣٩ عقدا بشأن مشاريع للتعاون التقني مجموع قيمتها ١٢,٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة، منحت منها عقود قيمتها ٥,٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة (٤٢ في المائة) إلى البلدان النامية.

#### هاء - البنك الدولي

٧٤ - كثيرا ما ترمي الخصخصة إلى جعل البلدان قادرة على المنافسة في أنشطة الاستثمار والتجارة. ويعمل البنك الدولي ناشطا في مجال تنمية القطاع الخاص، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتساعد قروض واثمانات التكيف التي يقدمها البنك الدولي على جعل بيئة الأعمال التجارية بيئة تنافسية وجذابة، كما أنها تساعد على إصلاح القطاع المالي. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم مجموعة البنك أنشطة استثمارية في القطاع الخاص تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥ بليون دولار في السنة.

#### واو - منظمة العمل الدولية

٧٥ - فيما ما مضى، كانت الشبكة العالمية لمنظمة العمل الدولية المكونة من ١٤ مركزا وبرنامجا إقليميا في مجالات التدريب وإدارة العمل والعمالة ناجحة للغاية في تعزيز نهج حقيقية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي نهج كثيرا ما كانت تستفيد من إسهامات البلدان الأكثر تقدما في المنطقة، وذلك من خلال ترتيبات يتمثل معظمها في التوأمة وإقامة الشبكات. وفي إطار سياسة استحدثت مؤخرا للشراكة الإيجابية، تولى مؤخرا ١٤ فريقا جديدا من الأفرقة المتعددة التخصصات، الموجودة في مختلف المناطق النامية، أنشطة بعض هذه المراكز/البرامج الإقليمية. ومن المتوقع أن تقوم هذه السياسة الجديدة تدريجيا بدور العامل الحافز وأن تعزز نهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات تشكل محور ولاية منظمة العمل الدولية. وتشمل التغطية الجغرافية لكل فريق من الأفرقة المتعددة التخصصات منطقة دون إقليمية يكون "تقارب العقليات" فيها كبيرا بشكل واضح.

٧٦ - وفي المناطق ذات التقاليد المستقرة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كأمريكا اللاتينية مثلا، تتجلى الرغبة في المشاركة والقدرة على المشاركة أكثر مما في غيرها. ففي تلك المنطقة، تستفيد برامج تدريب عمال الموانئ في مجال العمليات المتعلقة بالحاويات وبمناولتها، مثلا، منذ عام ١٩٨٦ من خبرات وموارد بلدان المنطقة التي لها نصيب أوفر نسبيا في هذا المجال. وهي تشمل في الوقت الراهن ١٧ بلدا. وهذه التجارب الناجحة التي تدخل في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجري اتباعها في شرق إفريقيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضا.

٧٧ - وفي إفريقيا، تنفذ منظمة العمل الدولية مشروعا يرمي إلى تعزيز مؤسسات ورابطات التدريب في مجال الإدارة، وذلك، بالاعتماد إلى حد كبير على الخبرة المتوفرة في إطار شبكة المنظمات المشاركة. وتشكل التوأمة جوهر هذا النظام. وهناك أيضا برنامج تنفذه منظمة العمل الدولية في المنطقة بالتعاون مع المصرف المركزي لغرب إفريقيا بهدف تشجيع اتباع نهج متسقة فيما يتعلق بمصارف الأرياف وذلك بعدة طرق منها إنشاء مصارف بيانات واستخدام خبراء من نفس المنطقة. وكانت منظمة العمل الدولية ناشطة

في البداية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثم نشطت في مرحلة لاحقة، على نطاق عالمي، في التشجيع، في إطار برنامجها للتعاونيات الدولية، على إجراء المبادلات التجارية، وإقامة الشراكات في قطاع الأعمال، وتبادل الدراية فيما بين التعاونيات في البلدان النامية ونظيراتها في البلدان المتقدمة النمو. وهناك تجربة ناجحة أخرى هي تجربة برنامج الإدارة الدولي الذي يكفل على نطاق عالمي نقل التجربة في مجال تنظيم مشاريع الأعمال وتطوير الإدارة إلى البلدان والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد منه. وأفضت الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية في نفس المجال إلى إنشاء رابطة الانتاجية لعموم افريقيا.

٧٨ - أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فتشمل الأمثلة البرنامج الإقليمي المعني بالشبكة الآسيوية لمعاهدة تخطيط تنمية الموارد البشرية، وكذلك الشبكة الآسيوية للمعاهد الوطنية لدراسات العمل. وفي كلتا هاتين الحالتين، تغطي المؤسسات المشاركة قسما من التكاليف المترتبة على وضع برامج متفق عليها بصورة مشتركة.

#### رابعا - الدعم المقدم من أجل الأمن الغذائي والتعاون الزراعي

##### ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٧٩ - فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي، واصلت منظمة الأغذية والزراعة التعاون مع عدة مجموعات من البلدان. فضلا عن الدعم المقدم الى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنطقة التجارة التفضيلية، جرى تقديم دعم تقني الى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في المنطقة الساحلية، وذلك في إنشاء وحدة اقليمية للأمن الغذائي. وكما قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة، في صياغة برامج للأمن الغذائي على الصعيد دون الإقليمي، الى الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا. وترمي هذه الاستراتيجيات الى نشر نتائج الأبحاث فيما يتعلق بالزراعة التقليدية ومصادر الأسماك بوصفها أمرا ذا أولوية في تحقيق الأمن الغذائي. وفي أمريكا اللاتينية، تقدم المساعدة الى ١٠ بلدان أعضاء في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية و ٤ بلدان في أمريكا الوسطى وذلك في تحديد وتوصيف السكان المهددين بانعدام أمنهم الغذائي، وتحليل الأسباب الرئيسية، واتخاذ إجراءات لحل المشاكل. وعقدت ثلاث حلقات عمل لأمريكا اللاتينية بشأن برمجة الأمن الغذائي قامت بتحليل الأعمال المنهجية في البلدان المتلقية للمساعدة وعرضت الخبرات بشكل موحد في خلاصة منهجية وافية. وتعاونت منظمة الأغذية والزراعة في آسيا مع مجلس احتياطي الأمن الغذائي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تبادل معلومات الإنذار المبكر وتقديم المساعدة التقنية في مجال البحث والتطوير وحشد المساعدة الدولية. وأسفر نشاط مشترك جرى الاضطلاع به مؤخرا عن إعداد مشروع مقترح لدراسة شاملة للأمن الغذائي في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولا تزال منظمة الأغذية والزراعة تتعاون مع الرابطة في وضع نموذج على صعيد السياسات من أجل تقييم بدائل سياسات الأمن الغذائي لبلوغ أهداف الأمن الغذائي القصيرة الأجل والطويلة الأجل على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. كذلك قدمت منظمة الأغذية والزراعة دعما تقنيا لرابطة أمم

جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في تكوين احتياطي للأمن الغذائي لاستخدامه في حالات الطوارئ. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضا، توفر منظمة الأغذية والزراعة المساعدة للبلدان من خلال المشاريع الاقليمية والوطنية من أجل زيادة ملائمة الانتاج الغذائي لصحة الإنسان وللبيئة مع القيام في الوقت ذاته بكفالة زيادة غلة المحاصيل من خلال تنفيذ مشروع مكافحة المتكاملة للآفات.

٨٠ - وفي أوائل عام ١٩٩٥، بدأت منظمة الأغذية والزراعة برنامجا خاصا للانتاج الغذائي على سبيل دعم الأمن الغذائي في البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي، وعددها حاليا ٨٨ بلدا يقدر مجموع سكانها بـ ٣,٥ بليون نسمة. والهدف الرئيسي من البرنامج هو مساعدة هذه البلدان، ولا سيما البلدان التي تزداد فيها حرجة حالة الأمن الغذائية، من أجل زيادة الانتاج الغذائي بصورة سريعة لوقف الإصابة المتزايدة بنقص التغذية بين سكانها. وسيكون التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة أساسية لتحقيق أهداف البرنامج الخاص. وسيشمل ذلك على الصعيد الدولي تحديد التكنولوجيات الناجحة التي يمكن نقلها فيما بين البلدان المتماثلة في ظروفها الزراعية - الايكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية، فضلا عن إتاحة المعرفة التقنية والخبرة في عملية التغيير التكنولوجي ذاتها. وستعنى بذلك فئات مختلفة من الفاعلين (مثل صانعي القرارات الرفيعة المستوى والمرشدين والعاملين في مجال الأبحاث وجماعات المزارعين والمنظمات غير الحكومية وجماعات القطاع الخاص). وبوسع هؤلاء، من خلال حلقات العمل والزيارات المتبادلة والجولات الدراسية وبرامج التدريب المخصصة للمزارعين للزملاء ومديري التعاونيات والمدربين، تقاسم خبراتهم العملية والتعرف على "قصص نجاحهم"، وعرض أمثلة عملية للمعرفة التقنية والأساليب والممارسات الإدارية. وقد بدأت فعلا مشاورات مع الحكومات في هذا الخصوص.

٨١ - وتشمل الأنشطة التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة من أجل تنمية الزراعة عموما من خلال آليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تشمل التجارة الزراعية والتغذية ومصائد الأسماك والحراجة. ففيما يتعلق بالتجارة الزراعية والسلع الأساسية الزراعية، تقوم منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع المنظمات دون الاقليمية والمنظمات الاقليمية، بدعم العديد من الأنشطة الرامية الى تشجيع التعاون الاقتصادي في التجارة الزراعية. وفي هذا الصدد، أظهرت البلدان النامية، في أعقاب اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، التي شملت الزراعة لأول مرة على نحو أساسي، اهتماما متزايدا بالتصدي للبيئة الدولية المتغيرة للتجارة الزراعية، كما أخذت منظمة الأغذية والزراعة في وضع برنامج لتلبية هذه الحاجة، فضلا عن ذلك، لا تزال لجنة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بمشاكل السلع الأساسية والأفرقة الحكومية الدولية للسلع الأساسية التابعة للمنظمة توفر محافل لتبادل المعلومات وتحقيق توافق في الآراء بشأن المشاكل الناشئة وتوفير مرونة للقيام بإجراءات علاجية. وتقوم المنظمة، بالتعاون مع المنظمات دون الاقليمية والمنظمات الاقليمية في كثير من الأحيان، بدعم أنشطة عديدة ترمي الى تشجيع التعاون الاقتصادي في التجارة الزراعية. ومن أمثلة ذلك مشاورات خبراء وإجراء دراسة بشأن آثار برامج التكيف الهيكلي على اقتصادات الأرز في بلدان مختارة من بلدان غرب أفريقيا، وذلك بهدف مساعدة البلدان في تقييم التوقعات المقبلة لإنتاج الأرز فيها.

٨٢ - وفيما يتعلق بالتغذية ومراقبة نوعية الأغذية وسلامة الأغذية، فإن الموامة بين احتياجات وإجراءات مراقبة نوعية الأغذية تشكل متطلباً أساسياً مهماً لإزالة العوائق غير الجمركية وتشجيع تجارة الأغذية داخل المناطق وفيما بينها. ومن ذلك أن منظمة الأغذية والزراعة دعمت حلقة عمل لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن المواد المضافة إلى الأغذية والمواد الملوثة لها شارك فيها ٥٥ فنياً من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وقد أتاحت هذه الحلقة الدراسية للفنيين استعراض الحالة في المناطق دون الإقليمية فيما يتعلق بمراقبة المواد المضافة إلى الأغذية والمواد الملوثة وتحديد استراتيجيات وخطة عمل مشتركتين لتعزيز قدراتها وتبادل المعلومات في هذا المجال. وفي أمريكا اللاتينية، قدمت المساعدة إلى مختبرات في ١١ بلداً لدى قيامها بدراسة بشأن معايير التوكسين الفطري ورصد التلوث الغذائي ومراقبته. وقدمت المساعدة لبلدان السوق المشتركة للجنوب في وضع إجراءات متساوقة لتسجيل الأغذية والصناعات الغذائية، وتصنيف الأغذية، وتوحيد السلع الأساسية ذات الأولوية واتخاذ إجراءات متوائمة لفحص المنتجات والشهادة بسلامتها.

٨٣ - وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، ما برحت منظمة الأغذية والزراعة تتعاون مع البلدان النامية في ترجمة الإمكانيات الناشئة عن النظام القانوني الجديد للبحار إلى واقع. ويتصل بذلك على وجه الخصوص الأنشطة المضطلع بها لدعم شبكة منظمة الأغذية والزراعة لهيئات مصائد الأسماك الإقليمية التي توفر آلية وطيدة الأركان للتعاون في مجال بحوث مصائد الأسماك وإدارتها وتنميتها. وتعمل اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة السمكية بوصفها آلية تشاورية عالمية بشأن مسائل التجارة الدولية. وهي ترمي أيضاً إلى تشجيع التعاون بين البلدان النامية في تحسين حصتها من التجارة الدولية في الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك. وفيما يتعلق بالأسماك أيضاً، يعتبر النظام العالمي لمعلومات تسويق الأسماك الذي أنشأته منظمة الأغذية والزراعة شبكة شاملة تتكون من أربع دوائر إقليمية لمعلومات تسويق الأسماك وتقديم المشورة التقنية في هذا المجال. وتساعد هذه الدوائر البلدان المشاركة في تصديها لمسائل تجارة الأسماك داخل المناطق وفيما بينها. ويشمل هذا النظام دائرة "إنفوفيش" INFOFISH الخاصة بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ودائرة "إنفوربيسكا" INFORPESCA الخاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودائرة "إنفوبيش" INFOPECHE الخاصة بأفريقيا، ودائرة "إنفوسمك" INFOSAMAK الخاصة بالمنطقة العربية. وتعتبر دائرة "غلوبفيش" GLOBEFISH عنصراً أساسياً آخر من عناصر نظام معلومات تسويق الأسماك التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. فهي تقوم بجمع المعلومات عن التوقعات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للسلع الأساسية السمكية وباستكمال هذه المعلومات دورياً وتوزيعها ونشرها بين البلدان النامية من خلال الدوائر الإعلامية الإقليمية.

٨٤ - وفيما يتعلق بالحراجة، تقوم منظمة الأغذية والزراعة حالياً في جميع المناطق النامية بتنفيذ مشاريع حراجية إقليمية وإقليمية ذات أهمية خاصة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. ومن أمثلة ذلك مشاريع خاصة بالصناعات الحراجية، وإنتاج الأخشاب وتسويقها، وتنمية الطاقة الخشبية، والسياسة والتخطيط الحراجيين، وإدارة الموارد الحراجية لأغراض حماية البيئة وتثبيت الكثبان الرملية في المناطق القاحلة. ويشجع برنامج العمل الخاص بالغابات المدارية على التعاون فيما بين البلدان من خلال تبادل

المعلومات والخبرة الفنية في تنمية وتعزيز القدرة الوطنية على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل.

٨٥ - وتضطلع منظمة الأغذية والزراعة حالياً بأنشطة أخرى ذات بعد يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وذلك في مجالات شتى. ويتصل أحد هذه المجالات بإجراء بحوث تعاونية في مجال الحاصلات الغذائية، وحماية النباتات، والخسائر التالية للحصاد، والتعاون في تدابير حماية صحة الحيوانات، والتكنولوجيا الحيوية النباتية والحيوانية. وثمة مجال آخر يتمثل في تكوين قاعدة معلومات يعول عليها بشأن قدرات البلدان النامية واحتياجاتها، وذلك للإضطلاع ببرامج منهجية وجيدة التنظيم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة. من ذلك مثلاً تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في إعداد قوائم في مختلف المجالات (الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك) وفي نشر المعلومات ذات الصلة بذلك. ويتصل مجال ثالث باستخدام المؤسسات في العالم النامي لتدريب التقنيين المشترك بين الأقطار، ومن ذلك مثلاً استخدام مؤسسات جمهورية كوريا في التدريب المشترك بين الأقطار في مجالات تربية دودة القز واستصلاح أراضي المد والجزر. ويعتبر المشروع أيضاً مثلاً لمفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من حيث تقاسم التكاليف. وقد تحملت الحكومة الكورية جميع التكاليف المحلية بما في ذلك تكاليف الإقامة والنقل الداخلي. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم المشورة التقنية وتحملت تكاليف التجارة الدولية والمعدات الأساسية.

#### باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٦ - يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود المضطلع بها في مجال الأمن الغذائي أيضاً. ويضم البرنامج الإقليمي العربي عدة أنشطة تتصل بالجهود التعاونية المضطلع بها في إنتاج الأغذية. وترمي شبكة الري التكميلي والإدارة المحسنة للمياه على صعيد المزارع إلى تعزيز القدرة البحثية والإرشادية الجماعية في خمسة من بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط تعتمد اعتماداً شديداً على الري. والبرامج الرامية إلى زيادة الانتاجية من الشعير والمراعي والأغنام في الأردن وسوريا والعراق والبرنامج الخاص بمحصول البذور الزيتية في السودان والصومال واليمن، تهدف جميعاً إلى تعزيز التدابير الجماعية المتخذة في إجراء أبحاث في مجال إنتاج الأغذية وفي تحسين هذا الإنتاج أيضاً.

٨٧ - وفي أفريقيا، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بالاضطلاع بنشاط مبتكر جداً في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والهدف من نقل التكنولوجيا الغذائية وتشجيع استثمار القطاع الخاص هو حشد أصحاب المشاريع والباحثين والممولين وصانعي السياسات من أجل تحويل نتائج الأبحاث إلى مشاريع تجارية. وقامت منظمة غير حكومية في كينيا بإعداد مرجع بالتكنولوجيات الناجحة التي ستستخدم في تعبئة رؤوس الأموال الاستثمارية. ويتوخى البرنامج عرض المنتجات الاستهلاكية وعقد حلقة عمل لأصحاب المشاريع والباحثين، وتنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالمشاريع المشتركة.

جيم - البنك الدولي

٨٨ - وقد اضطلع البنك الدولي بدور مهم ونشط في تنسيق احتياجات الأمن الغذائي في الجنوب الأفريقي في أثناء الفترة التي كانت المنطقة مهددة فيها بشح الأغذية بسبب طول مدة الجفاف. ويعمل البنك عن كثب مع شتى البلدان المتأثرة ومع وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال رصد الاحتياجات ودعم الجهود من أجل إتاحة الأغذية في المناطق المحتاجة إليها. وتتفق الأطراف التي اشتركت في هذا المسعى على أن هذا التنسيق الإقليمي ساعد إلى حد كبير على تلافي حدوث حالات نقص خطير في الأغذية ومجاعة محتملة.

خامسا - دعم التعاون في مجالات الثقافة والتربية  
والعلم والتكنولوجيا<sup>(٣)</sup>

ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٨٩ - تركز حلقات العمل والتدريب الجماعي في المجال التقني، وهي تندرج بين الأساليب التقليدية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على نشر التكنولوجيات الناجحة. ومن أمثلة هذه التكنولوجيات تدخين الأسماك، وحفظ اللحوم بتكلفة منخفضة، والغاز الأحيائي في المنازل الريفية، والتجريب العملي لاستخدام كل الأسمدة وصناعة الأجبان على نطاق صغير في المناطق الجبلية، والتعاونيات الريفية لصناعة الألبان. وتجسد هذا النهج حلقة عمل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن الأساليب البسيطة والفعالة من حيث التكلفة لحفظ اللحوم، استضافتها السنغال وحضرها نحو ١٥ بلدا أفريقيا وهي تثبت إمكانية الاستفادة من التجارب.

٩٠ - وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة، ضمن ميادين اختصاصها، شبكات لتشجيع البحوث والتعاون التقني، والنهوض بالقدرات الوطنية في مجال البحوث، وتيسير تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا. وتتخذ إقامة الشبكات أشكالا ونهجا مختلفة، تبعا للمشاكل المنشود حلها، وقدرات المؤسسات المشاركة، وآليات التمويل. وقد شجعت منظمة الأغذية والزراعة حتى الآن على إقامة ما يزيد على ١٤٠ شبكة في المناطق

(٣) للاطلاع على استعراض مستكمل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة المضطلع بها عموما في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، انظر: تقرير الأونكتاد المعنون "أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك التعاون في تقييم التكنولوجيا" (E/CN.16/1995/7). ومن الجدير بالإشارة أيضا أن التكنولوجيا اليوم متغير هام ينتظم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى هذا الأساس، تشمل أنشطة الدعم التي تنفذها مختلف وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، كل في مجال خبرتها، عناصر من التعاون العلمي والتكنولوجي لتهيئة الشروط اللازمة للاستثمار في القدرات والمهارات التكنولوجية ودعمها وتطويرها. ويمكن إدراك ذلك من البحوث الواردة في الفصول الأخرى.

النامية من العالم. كما تحظى ترتيبات التوأمة بين المنظمات والمؤسسات المتماثلة بالتشجيع، حيثما أمكن ذلك، بغية زيادة قدراتها الإدارية، وتدريب موظفيها أو تحسين إجراءاتها التنفيذية. فعلى سبيل المثال، تقوم الشبكة الآسيوية لتعليم الحراثة، ورابطة مؤسسات البحوث الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وشبكات الحجر الزراعي في أفريقيا الجنوبية والشرقية، وشبكة الحمضيات في أمريكا اللاتينية، بربط مؤسسات مشهورة في إطار تعاوني، على نحو يشبه إلى حد بعيد "شبكة الجنوب لمراكز التفوق" التي أوصى بإنشائها تقرير لجنة الجنوب. ويعكس نهج الشبكات الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة الاقتناع بأن مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا ينبغي أن تقيم مجرد مجموعات من الأنشطة المخصصة لأغراض بعينها فحسب، وإنما ينبغي أن تكون لها شبكة مؤسسية قوية، يمكن أن يقوم ضمنها الحوار والتعاون بين مجموعات المؤسسات أو البلدان على أساس مطرد ومستمر.

#### باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٩١ - أقيمت، في ميدان التكنولوجيا، حلقة عمل في نيودلهي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) لمعالجة ثلاث قضايا رئيسية، هي: (أ) تزايد تعقيد أعمال البحث والتطوير (R & D) وارتفاع تكاليفها، (ب) والتقدم السريع للتكنولوجيات والمنتجات، (ج) والصعوبات التي تعوق دمج التكنولوجيات وتوفير التمويل الابتدائي لضمان النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مطرد ومستدام. واجتمع مسؤولون تنفيذيون رفيعو المستوى في مؤسسات ومنظمات للبحث والتطوير من اثني عشر بلدا (اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا وسري لانكا والصين والفلبين وفيت نام وماليزيا ونيبال والهند) بصانعي السياسات لمناقشة السبل التي تستطيع بها المبادرات المشتركة بين المؤسسات والمشاركة بين البلدان أن تساعد على معالجة هذه الشواغل. وشارك مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاركة ناشطة في جميع مراحل إعداد حلقة العمل وإقامتها. ثم قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعد ذلك إلى مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا مشروع اقتراح بشأن أنشطة المتابعة. كما دُرست العلاقات بين الجامعات والصناعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

#### جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩٢ - إن الاستغلال التجاري لنتائج البحث والتطوير مسألة تحظى بالاهتمام في كثير من البلدان النامية، ويعد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وسيلة مناسبة لتحقيق هذه الغاية. وكانت إقامة روابط بين المجتمع العلمي والقطاع الخاص من أجل استغلال البحث والتطوير تجاريا موضوع اجتماع أقاليمي عُقد في الأرجنتين بدعم من البرنامج الإنمائي (آذار/مارس ١٩٩٣). كما استُهلّت في أفريقيا مبادرة أخرى مثيرة للاهتمام بدعم من البرنامج الإنمائي، هي مبادرة التعاون بين الجامعات في البحوث المتعلقة بالسياسة الإنمائية. وقد استُهل البرنامج في تموز/يوليه ١٩٩٣ برعاية جامعة أديس أبابا، وسينجز بنهاية هذا العام.



وهذه هي المبادرة الأفريقية الأولى في هذا الميدان، وهي قميئة بإثارة أفكار لحل المشاكل المشتركة كما يراها فريق من المتعاونين من الجنوب.

٩٣ - وأنشئ نظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه موردا قيما عن الطاقات المتوافرة في البلدان النامية. وأجريت عملية سبر دقيق بغية جمع واستكمال المعلومات من ٣١ بلدا. وستوسع التغطية بمعدل عشرين بلدا كل عام. وأقيم في الوقت نفسه نظام لاستكمال المعلومات بصفة مستمرة. ومن الجوانب الهامة أيضا تيسير الوصول إلى المعلومات، المدرج كجزء أصيل في تكنولوجيا تجهيز البيانات. وسيقدم برنامج "LITE" التابع لنظام الإحالة إلى مصادر المعلومات أقرصا إلى المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ومراكز التنسيق الوطنية ومراكز التنسيق بين الوكالات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بغية توفير المعلومات سريعا للمستعملين النهائيين. وتساهم الوكالات الأخرى، بدورها، في توسيع قاعدة البيانات وتحسينها. وسيتيح ذلك توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب توسيعا جذريا بتوفير المعلومات على نحو أسرع على الصعيد الوطني.

#### دال - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٩٤ - تنفذ اليونسكو في مجال التربية برنامجا شاملا، يضم التعليم الأساسي، وتحديث التعليم من أجل التنمية، والتعليم العالي. كما ينفذ مكتب اليونسكو الإقليمي الرئيسي لآسيا والمحيط الهادئ الموجود في بانكوك أنشطة في الميادين الآتية الذكر على الصعيد الإقليمي.

٩٥ - وفي ميدان التعليم الأساسي، يولى اهتمام خاص لعدد من المسائل الهامة، مثل: الفعالية من حيث التكلفة؛ وإتاحة فرص التعليم للبنات والنساء ولغيرهن من الفئات المحرومة؛ وتحسين ملاءمة ونوعية التعليم والتحصيل العلمي؛ وتشجيع النهج الابتكارية؛ وربط المدرسة بالمجتمع للحصول على دعمه؛ وربط المدرسة بعالم العمل. وبهذه الروح، تحاول اليونسكو تطوير التعاون الدولي في مجال التعليم بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على السواء. أما برنامج "العمل على توفير التعليم للجميع" فهو استراتيجية واقعية عملية المنحى لدعم الابتكارات وتشجيعها في مجال التعليم الأساسي. وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية على برنامج الابتكارات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب:

(أ) حلقات العمل والزيارات المشتركة بين المشاريع: تولى برنامج الابتكارات في عام ١٩٩٤ تنظيم أربع حلقات عمل مشتركة بين المشاريع في مجال التعليم الأساسي في بنغلاديش وزمبابوي والسنغال والصين. فضلا عن كون أن حلقات العمل هذه منابر هامة لتبادل الخبرات من القاعدة الشعبية إلى الوزارات، فإن لها وظيفة هامة أخرى هي إنشاء شبكات المربين أو إنعاشها لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في هذا الميدان. وتدير اليونسكو مشروعا يموله البرنامج الإنمائي من أجل وبمشاركة المنظمات غير الحكومية، وخبراء التعليم المحليين، والنظرء الحكوميين في منطقة آسيا وهناك برنامج مماثل في افريقيا ينفذه فرع اليونسكو في هراري ويموله أيضا البرنامج الإنمائي من أجل وبمشاركة المنظمات غير الحكومية، وخبراء التعليم المحليين، والنظرء الحكوميين من افريقيا الجنوبية والشرقية.

(ب) سلسلة "ابتكارات": يهدف البرنامج إلى جمع المعلومات عن مشاريع التعليم الأساسي الناجحة وتحليلها وترويجها في العالم النامي. وقد صدرت حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ خمسة أعداد تشمل مشاريع في بنغلاديش والهند ومالي وترينيداد وتوباغو، وقد وزعت هذه المطبوعات على نطاق واسع لنشر تجارب مفيدة في التعليم الأساسي من بلدان العالم الثالث على مجموعة واسعة من المربين، ابتداءً بصانعي القرارات ومخططيها في الوزارات وانتهاءً بالقاعدة الشعبية، على نحو يساهم في تعزيز الحوار بين بلدان الجنوب.

٩٦ - ومشروع "توفير التعليم للجميع في البلدان التسعة ذات الكثافة السكانية العالية" يشمل اندونيسيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والصين ومصر والمكسيك ونيجيريا والهند، التي تستأثر مجتمعة بما يزيد على ٧٠ في المائة من الأميين البالغين في العالم، وبأكثر من نصف الأطفال غير الملحقين بالمدارس في العالم. وقد اضطلع في إطار هذا المشروع بأنشطة عديدة، مثل مؤتمر القمة المعني بتوفير التعليم للجميع (نيودلهي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، واجتماع وزراء التربية في جنيف، الذي عقد على سبيل متابعة أعمال مؤتمر القمة. وهناك أنشطة أخرى يجري تنفيذها أو إعدادها مثل استخدام التعليم عن بعد لبلوغ السكان المقيمين في مناطق نائية.

٩٧ - وتنفذ اليونيسكو أربعة برامج إقليمية لتحديث التعليم الابتدائي والقضاء على الأمية في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي برامج تقوم أساساً على التعاون بين بلدان الجنوب في المسائل الموضوعية والتقنية.

٩٨ - ولدى اليونيسكو، في ميدان تحديث التعليم من أجل التنمية خمس شبكات، أربعة منها تعنى بالمناطق النامية (أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). ويتطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار هذه الشبكات الإقليمية الأربع، بينما يشمل التعاون الأقاليمي التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٩ - وفي ميدان التعليم العالي، افتتحت اليونيسكو في عام ١٩٩١ مشروع التوأمة بين الجامعات/برنامج كراسي الأستاذية التعاوني لليونسكو في مجال التعليم العالي بهدف تشجيع التعاون بين الجامعات وتعزيزه. ومع أن الروابط بين بلدان الشمال والجنوب تولى أهمية خاصة، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحظى، في إطار هذا البرنامج، بأولوية أعلى. وقد أنشئ بالفعل عدد من شبكات التوأمة بين الجامعات. وتشمل الأمثلة التالية للشبكات المشتركة بين الجامعات أنشطة تعاونية ومشاركة تضطلع بها جامعات من بلدان الجنوب: '١' شبكة الجامعات في منطقة الأمازون (UNAMAZ)، التي تعنى بالدراسات البيئية وتضم ٣٠ جامعة من بلدان منطقة الأمازون؛ '٢' وشبكة جامعات أوترخت/جامعات افريقيا الجنوبية التي بين مؤسسات من هولندا وألمانيا والسويد وزيمبابوي وموزامبيق وجنوب أفريقيا وناميبيا، وتركز على مجالات الصحة والبيئة والعلم وحقوق الإنسان؛ '٣' وشبكة برنامج "PEACE" التي تربط بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الأوروبية التابعة لمجموعة كويمبرا؛ '٤' شبكة UNESCO/NATURA، التي تربط الجامعات الزراعية في أوروبا

وأفريقيا؛ '5' ومشروع التوأمة بين مجموعة جامعات سانتاندير الذي يربط بين مؤسسات أوروبية وأمريكية لاتينية، وسوف يضم ستة كراسي أستاذية تابعة لليونسكو.

١٠٠ - وتخدم الأنشطة التي ينفذها على الصعيد الإقليمي مكتب اليونسكو الإقليمي الرئيسي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك ٤٠ دولة عضواً<sup>(٤)</sup>. وتشكل اللجان الوطنية لليونسكو في الدول الأعضاء في حد ذاتها شبكة تعاونية يدعمها عدد من شبكات المؤسسات التعليمية المتخصصة وعدة آلاف من المربين الأساسيين في آسيا والمحيط الهادئ المشاركين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال عدد من الآليات. ومن هذه الآليات اللجنة الاستشارية للتعاون الإقليمي في ميدان التعليم في آسيا والمحيط الهادئ، التي أنشأتها اليونسكو في عام ١٩٨٠ كي توفر المشورة والتوجيه والخدمات الاستشارية لليونسكو بشأن التعاون الإقليمي في مجال التعليم من خلال توفير أرقى مستوى من الخبرات الفكرية المتاحة في المنطقة في ميدان التعليم. وقد عقدت اللجنة عدة دورات. وهي تشرف أيضاً على تنفيذ المشاريع والبرامج التعليمية القائمة على التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وتقدم توصيات إلى المؤتمرات الدورية لوزراء التربية ووزراء التخطيط الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ.

١٠١ - وثمة آلية أخرى هي برنامج آسيا والمحيط الهادئ لتحديث التعليم من أجل التنمية، الذي يشجع تحديث التعليم استجابة للاحتياجات الملموسة والأولويات الناشئة. وتشمل الأنشطة في إطار هذا البرنامج جميع مستويات التعليم وأشكاله، من التعليم الابتدائي إلى التعليم في المرحلة الثالثة، فضلاً عن التكنولوجيا التعليمية، والتعلم عن بعد، والتعلم والعمالة، والتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا، والتثقيف البيئي، إذا اقتصرنا على ذكر الأنشطة الهامة منها.

١٠٢ - وثمة آلية ثالثة هي برنامج آسيا والمحيط الهادئ لتوفير التعليم للجميع<sup>(٥)</sup>. وقد وضعت اليونسكو برنامج آسيا والمحيط الهادئ لتوفير التعليم للجميع خصيصاً بناءً على توصية المؤتمر الإقليمي الخامس لوزراء التربية ووزراء التخطيط الاقتصادي، واستهل البرنامج في عام ١٩٨٧. والبرنامج مسؤول عن تنفيذ

---

(٤) من الحكمة أن يوضع في الاعتبار أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي أشد المناطق تنوعاً من حيث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من حيث الثقافة والتاريخ والتقاليد. ففي هذه المنطقة عدد من أشد البلدان كثافة من حيث السكان ومن أقلها كثافة من حيث السكان، وعدد من أغنى البلدان ومن أفقرها، ومن أكبر البلدان وأصغرها.

(٥) يستند برنامج آسيا والمحيط الهادئ لتوفير التعليم للجميع إلى أن أكبر مزايا منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي وفرة اليد العاملة؛ ومما يؤسف له أن هذه المزية هي في الوقت الحاضر أكبر عائق لها أيضاً بسبب ارتفاع نسبة الأمية. وما برحت المؤتمرات الإقليمية المتتالية لوزراء التربية والتعليم تبرز أهمية توفير التعليم الأساسي للجميع في المنطقة بوصفه الأولوية المطلقة قبل نهاية العقد.

الأنشطة الرامية عموماً إلى تيسير توفير "التعليم للجميع"، ولا سيما تعزيز التعليم الابتدائي العام، والقضاء على الأمية، وتوفير التعليم المستمر، ولا سيما للأميين البالغين والأطفال غير الملحقين بالمدارس، مع التركيز بوجه خاص على المرأة والفئات المحرومة الأخرى. ويعمل البرنامج بكامل طاقته في ٢٩ دولة من دول المنطقة من خلال لجان التنسيق الوطنية التابعة له ومن خلال عدد من المؤسسات المشاركة. كما أنشئت آلية تنسيق إقليمية للبرنامج لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحسين التعليم ومحو الأمية في المنطقة. وللمرة الأولى منذ بداية عام ١٩٩٤، بدأ العدد المطلق للأميين البالغين في المنطقة ينخفض نتيجة لنقل المعارف وتقاسمها بين الأطراف المشاركة.

١٠٣ - وهناك آلية رابعة هي البرنامج التعاوني الإقليمي في مجال التعليم العالي من أجل التنمية. وقد أنشأ مكتب اليونسكو الإقليمي الرئيسي لآسيا والمحيط الهادئ هذا البرنامج الذي بدأ عمله في عام ١٩٨٢، ونجح في إقامة شبكة مكونة من ١١٠ من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى في ١٦ بلداً من بلدان المنطقة. والهدف الأساسي من البرنامج هو تحسين نوعية التعليم العالي من خلال تدريب مديري التعليم العالي، ومخططي المناهج الدراسية، والمتخصصين في نظم المعلومات الإدارية للتعليم العالي. كما أدت اليونسكو دوراً أساسياً في إنشاء رابطة الجامعات الآسيوية المفتوحة للكبار ومركز الموارد الإقليمية للتعليم عن بعد، من أجل تشجيع ربط مؤسسات التعليم العالي المتخصصة في برامج التعليم عن بعد لتوسيع النطاق المشمول ببرامج التعليم العالي. واستهل في هذه المنطقة البرنامج التعاوني للتوأمة بين الجامعات وكراسي الأستاذية التابعة لليونسكو في ميدان التعليم العالي. كما يتعاون مكتب اليونسكو الإقليمي الرئيسي لآسيا والمحيط الهادئ تعاوناً وثيقاً مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التعليم.

١٠٤ - وثمة آلية خامسة هي التعليم التقني والمهني. وقد استهلَّت اليونسكو في عام ١٩٩٢ مشروعاً جديداً هو "المشروع الدولي للتعليم التقني والمهني"، ومختصره "UNEVOC". وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ استهل المشروع بنجاح منذ عام ١٩٩٣، وتتعاون اليوم ١٥ مؤسسة رئيسية للتعليم التقني والمهني في تبادل الأفكار والخبرات والدراسات بشأن مسائل السياسات، وتعزيز القدرات الدولية على البحث والتطوير، وتيسير الوصول إلى قواعد البيانات، وتشجيع الابتكارات في مجال التطوير الوظيفي. والمشروع هو أساساً مسعى تعاوني للدول الأعضاء التي تتقاسم حاجة مشتركة إلى زيادة تطوير وتحسين نظمها الخاصة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتغيرات العلم والتكنولوجيا التي تؤثر في مكان العمل. وأهم أهداف هذا المشروع هو ربط مخططي سياسات التعليم التقني والمهني، ومؤسسات تدريب المعلمين والمؤسسات التقنية، والمدارس والطلاب في جميع أنحاء كل منطقة من المناطق وكذلك على الصعيد العالمي للمساعدة على تقاسم الخبرات من أجل إصلاح التعليم التقني والمهني.

١٠٥ - والآلية السادسة هي التخطيط والإدارة في مجال التعليم، وهو مجال لا يزال المكتب الإقليمي الرئيسي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ناشطاً فيه لفترة تزيد على عقدين في تقديم المساعدة إلى دوله الأعضاء في مجال وضع السياسة العامة وتنفيذها ورصدها، ولا سيما استخدام نظم معلومات الإدارة

التعليمية. وتم إنشاء شبكة من حوالي ٦٠ مؤسسة و ٢٠ دولة عضوا في إطار برنامج إقليمي للتخطيط والإدارة في مجال التعليم. وفي هذا المجال كذلك، يتعاون المكتب الإقليمي الرئيسي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في مشروع إقليمي يتعلق بمنظورات تنمية الموارد في مجال تخطيط التعليم في إطار خطة عمل جاكارتا المعنية بتنمية الموارد البشرية في أحد أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة رئيسية. وقد تولى هذا المشروع وحده حتى الآن تدريب حوالي ٥٠ شخصا خلال عامين. وتقوم هذه الشبكة بمساعدة الدول الأعضاء على تحسين تخطيطها من أجل توفير التعليم للجميع وتنفيذه ورصده. ويعتبر تطوير مرافق التعليم من الميادين ذات الصلة التي لا يزال المكتب الإقليمي الرئيسي ناشطا فيها. وقام عدد من البلدان في المنطقة بالفعل باعتماد/تكييف مشروع بناء المدارس وتأسيسها بكلفة منخفضة الذي قام المكتب الرئيسي بتصميمه، مع التوكيد بوجه خاص على استخدام المواد المحلية. كما كان المكتب الإقليمي الرئيسي ناشطا في ميدان تسخير التعليم والمعلومات في مجالي البيئة والسكان لأغراض التنمية البشرية وقام بوضع إطار مفاهيمي إقليمي للتعاون بين الوكالات (التي تشمل مختلف وكالات/منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الإقليمية والوطنية). ويؤكد هذا الإطار على الإعداد التعاوني لاقتراحات تنفيذ مشاريع تستهدف العمل وتوليد الموارد، وتضييق فجوة المعارف ووضع استراتيجيات للقيام بذلك من خلال اتخاذ إجراءات تركز على الحوار فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٦ - والآلية السابعة هي شبكة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمعلومات في مجال العلوم الاجتماعية. وتم إنشاء هذه الشبكة في عام ١٩٨٦ بغية تزويد الجماعات الأكاديمية على الصعيد الوطني في ميدان العلوم الاجتماعية بالبيانات والوثائق والمعلومات المناسبة وذات الصلة الدولية منها والمحلية حتى يتمكن المهنيون في ميدان العلوم الاجتماعية من تقديم مساهمة ذات مغزى في التنمية على الصعيد الوطني. وتم تشجيع المجالس الوطنية للعلوم الاجتماعية وغيرها من المنظمات الأكاديمية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء وتعزيز الهياكل الأساسية اللازمة لمعلومات ووثائق العلوم الاجتماعية، التي تعتبر أمرا أساسيا بالنسبة لكل من البحث والتدريس.

١٠٧ - والآلية الثامنة هي رابطة المجالس الآسيوية لأبحاث العلوم الاجتماعية. وتم إنشاء هذه الرابطة في عام ١٩٧٣ وتضم في عضويتها حاليا ١٦ مجلسا وطنيا. وتمثل المهام الرئيسية لرابطة المجالس الآسيوية لأبحاث العلوم الاجتماعية في المساعدة على وضع السياسات العامة الوطنية في مجال العلوم الاجتماعية، لتقديم الدعم للعلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع وتعزيز التعاون داخل الإقليم. وتمثلت آخر الأنشطة التي اضطلعت بها الرابطة فيما يلي: مؤتمرها العاشر الذي يعقد كل سنتين، وقد عقد في كواساكي، باليابان (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، بالاقتراع مع الندوة التي عقدتها الرابطة بشأن البيئة والتنمية المستدامة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)؛ وعقد ندوة إقليمية بشأن الاستراتيجيات الجديدة للتنمية الاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (مانيل، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤). حيث ناقش علماء الاجتماع ورفقات وطنية تبرز مشاكل وطنية محددة تتصل بالتنمية الاجتماعية، وذلك من أجل إعداد ورقة تتضمن محصلة للمسائل المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر، وتوسيع نطاق العمالة الانتاجية وتعزيز التكامل الاجتماعي. ومثلت تلك الورقة مساهمة رابطة

المجالس الآسيوية لأبحاث العلوم الاجتماعية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، آذار/مارس ١٩٩٥).

١٠٨ - والآلية التاسعة هي برنامج المعلومات العام. وما فتئ برنامج المعلومات العام يقوم لسنوات عدة، في سياق تحسين تدفق المعلومات واستخدامها لأغراض التنمية، بتنفيذ شبكتين إقليميتين للمعلومات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ هما: الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال العلم والتكنولوجيا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ASTINFO)، التي يشارك فيها ١٨ بلدا في المنطقة مشاركة نشيطة؛ وشبكة المعلومات المتعلقة بالنباتات الطبية والعطرية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (APINMAP)، التي يشارك فيها ١٤ بلدا. وتقوم البلدان المشاركة بمساعدة بعضها بعضا من خلال ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقاسم الموارد، بتشجيع وحفز من جانب اليونسكو/برنامج المعلومات العام والشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال العلوم والتكنولوجيا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وخاصة فيما بين البلدان النامية. إذ تقوم الهند، على سبيل المثال، بتقديم الخبرة إلى نيبال وماليزيا وبنغلاديش؛ وتقدم الصين المساعدة التقنية والمالية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنغوليا. وتقوم البرامج الثنائية التابعة لعدة بلدان مشتركة، من خلال الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال العلم والتكنولوجيا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وشبكة معلومات النباتات الطبية والعطرية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بإدراج خدمات المعلومات والمكتبات بوصفها من المجالات التي يحق لها الحصول على التعاون التقني، الأمر الذي يقرب من إدراج المعلومات في المجالات ذات الأولوية للبرامج الإنمائية للبلدان النامية في المنطقة.

١٠٩ - وفي مجال الثقافة، تقوم اليونسكو بتنفيذ الأنشطة من خلال وسيلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميادين التراث الثقافي المادي والكتب والقراءة بصورة رئيسية. وليست الأمثلة على التعاون في ميدان التراث الثقافي المادي كثيرة. بيد أن هناك تطورات تلاحظ في هذا الصدد، يعتبر هذا التعاون من الأهداف التي يصبو إليها العديد من البرامج والمشاريع في اليونسكو لتطوير وتحسين التعاون الإقليمي.

١١٠ - وفي إفريقيا، نجد أن معهد نيامي الإقليمي للتدريب في مجال علم المتاحف (النيجر)، الذي أنشئ في عام ١٩٨٦ بموجب اتفاقية دولية تخص البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، يعمل تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وتولى المعهد تدريب العديد من تقنيي المتاحف. ولسوء الحظ، فقد توقف التدريب بسبب صعوبات التمويل بحيث أصبح من المهم إيجاد مصادر جديدة للتمويل لكي يستأنف المعهد أنشطته.

١١١ - وفيما بين الدول العربية، يجري الشروع في المعهد القومي للتراث الثقافي بتونس في مشروع هام جدا، من حيث التعاون الإقليمي، حيث تقدم دورة دراسية خاصة مدتها سنتان للمهندسين المعماريين من تونس والمغرب الذين يستفيدون من زمالات دراسية. وفي سياق نشاط آخر، قامت اليونسكو بإيفاد خبير

استشاري قانوني من الجزائر لمساعدة السلطات المغربية على إعادة صياغة التشريع الخاص بحماية التراث الثقافي.

١١٢ - وفي آسيا، يعتبر التعاون الإقليمي فعالاً بوجه خاص في جنوب شرقي آسيا حيث يقوم المركز الإقليمي للآثار والفنون الجميلة بتنظيم دورات تدريبية، وجولات دراسية وعمليات تبادل الخبراء والمعلومات للدول الأعضاء. وتتعاون اليونسكو بانتظام مع هذه المؤسسة. ومن أمثلة التعاون الهامة الأخرى، التعاون الذي تقدمه الهند إلى كمبوديا على أساس ثنائي حصري من أجل تجديد معبد أنغكور وات.

١١٣ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تم تطوير التعاون فيما بين بلدان المنطقة ضمن مجمل المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو من أجل التراث الثقافي والحضري والبيئي. وقد أصبحت جامعة باهيا في البرازيل، بدعم من اليونسكو مؤسسة تدريبية للاخصائيين في ميدان التراث المعماري. وقدمت الخبرة كذلك لمساعدة موزامبيق في إطار هذا المشروع. وقد أتاح مشروع المركز الوطني للحفاظ والتجديد والمتاحف في هافانا، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه اليونسكو، تقديم المساعدة التقنية بصورة خاصة من أجل إنشاء متحف بليز وحفظ الممتلكات الثقافية الثابتة في الجمهورية الدومينيكية. وجدير كذلك بالملاحظة أن المساعدة المالية ما فتئت تقدم ضمن سياق حملات الحفاظ الدولية، من بلدان الجنوب إلى بلدان أخرى في الجنوب، وذلك مثلاً من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى اليمن وباكستان، ومن تايلند ونيجييريا إلى باكستان، ومن المملكة العربية السعودية إلى موريتانيا. وفي ميدان التراث الثقافي المعنوي، تم إنشاء شبكة إقليمية للمؤسسات الموسيقية التقليدية في افريقيا وعقد أول اجتماع تنسيقي في نيامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وسيتم إنشاء شبكات مماثلة في منطقة أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١١٤ - ويعتبر تعزيز وتطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرين أساسيين في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تضطلع بها اليونسكو في ميدان الكتب والقراءة. كما يعتمد هذا النهج الممثلون الإقليميون لدى رصد الأموال اللامركزية ذات الصلة. وتشجع الوكالات المنفذة على الصعيد الإقليمي والوطني، في إطار مختلف الأنشطة التي يقوم بتنسيقها برنامج اليونسكو للكتب والقراءة (أي الأنشطة المتصلة بالسياسات الوطنية المتعلقة بالكتب، والتدريب، وحفز الشباب على القراءة، والحركة الحرة للكتب)، كلما أمكن ذلك وحسب الاقتضاء، على كفاءة رفع مستوى مشاركة الشركاء المنتمين إلى الجنوب. وفيما يلي عرض ومثال موجز للمبادرات الإقليمية التي تنطوي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب:

(أ) إنشاء البرنامج التعاوني لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في مجال تشجيع القراءة وتطوير الكتب، وهو عبارة عن شبكة للمعلومات انضم إليها عشرون من الدول الأعضاء في اليونسكو حتى الآن، وأدت إلى زيادة قدرة اليونسكو على مواجهة التحدي المتمثل في تشجيع إجراء مبادلات ذات مغزى فيما بين الشركاء الجنوبيين. ويجري تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج التعاوني لتشجيع القراءة وتطوير الكتب من خلال المركز الثقافي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابع لليونسكو ومقره في طوكيو.

وستعقد مشاورة إقليمية مع الدول الأعضاء في شبكة البرنامج التعاوني لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في مجال تشجيع القراءة وتطوير الكتب في الفترة من ١ إلى ٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ في بانكوك، وذلك لبحث استراتيجيات وضع ومتابعة الأنشطة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(ب) المركز الإقليمي لترويج الكتب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد اضطلع شريك التنسيق الإقليمي لليونسكو في هذا المجال بصورة فعالة بعدد من الأنشطة التي انطوت على مشاركة ١٥ دولة عضوا في هذا المركز الإقليمي في المنطقة وعلى تقديم مدخلات من هذه الدول. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى وضع النماذج الأولية للسياسات الوطنية للكتب التي اعتمدها بنجاح ثمانية بلدان في المنطقة، وإلى "الاتفاق المحدود النطاق"، وهو يتعلق بالحركة الحرة للكتب. وهناك مشروع فريد ونجاح إلى حد كبير في المكسيك بعنوان "الكتب الدورية" ويرمي إلى تشجيع القراءة عن طريق الاستفادة من الصحف المحلية كواسطة. ويمثل هذا المشروع، الذي لا يزال يمول بوجه عام من المساهمات الخارجة عن الميزانية من شركة طيران إيبيريا، نهجا إبداعيا ومشجعا لتشجيع القراءة ونشر المعلومات. ونظرا لنجاح نموذج "الكتب الدورية"، فإنه يجري تطويره في الدول العربية. وهذا المشروع الأخير المسمى "الكتاب الجديدة"، سيستفيد من الخبرات المكتسبة في مشروع "الكتب الدورية" ويرمي إلى تكرار نجاحه. وبلغت الأموال المخصصة لتطوير مشروع "الكتاب الجديدة" ١٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤.

(ج) ويمكن في إطار حملة "القراءة للجميع" لافريقيا التي نظمتها اليونسكو في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ من أجل الاستجابة للتحدي المتمثل في تشجيع القراءة وترويج الكتب الاستشهاد بالمبادرات التالية فيما بين بلدان الجنوب، '١' عقد مشاورات بين الناشرين وإخصائيي التعليم في أبيجان (كوت ديفوار) لاتخاذ خطوات عملية وملموسة لحفز سوق الكتب في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛ '٢' وفي البلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية، تم تطوير شراكات هامة مع المنظمات التي تقوم بتشجيع المبادلات فيما بين الناشرين الأفريقيين وتدريبهم وحفز سوق الكتب الأفريقية في المنطقة وما وراء البحار. ومن المتوقع أن يتواصل الدعم الذي تقدمه اليونسكو إلى شبكة الناشرين الأفريقيين ومشاريع تسويق الكتب مثل التعاونية الأفريقية للكتب ويمكن أن ينمو إلى بذل جهود تعاونية تشمل كلا من الشركاء الناطقين بالفرنسية والبرتغالية. وبمناسبة معرض الكتاب الدولي في زمبابوي لعام ١٩٩٥، قدمت اليونسكو الدعم المالي لشبكة الناشرين الأفريقيين من أجل تنظيم حلقة دراسية دولية عن موضوع "الكتب للملايين" تعالج الأبعاد الاجتماعية لحقوق الانسان، بما في ذلك الحق في الحصول على الكتب المنتجة محليا بأثمان معقولة وإنشاء صناعة نشر وطنية.

١١٥ - وفيما يتعلق بالاتصالات، ساهمت اليونسكو باستمرار في تعزيز مؤسسات الاتصالات الإقليمية بما في ذلك مؤسسات الإذاعة والبحث والتدريب ونتاج المواد السمعية البصرية والمبادلات بين وكالات الأنباء. وقامت اليونسكو من خلال هذه المؤسسات بإنشاء شبكة واسعة من الخبراء والخبراء الاستشاريين من البلدان النامية ومن الذين عملوا في معظم البرامج والأنشطة التي تم تنفيذها بمبادرة من اليونسكو. ولا يستعان بالخبراء الاستشاريين من خارج المناطق النامية إلا من أجل المشورة التقنية العالية (تصميم



شبكات الحواسيب، أو التخطيط لتطوير الاتصالات الرئيسية أو البعثات الرفيعة المستوى في مجال السياسة العامة)، إلا أنهم في معظم الحالات يرافقهم خبراء استشاريون من الجنوب.

١١٦ - وفي افريقيا، بذلت جهود هائلة من أجل تطوير وتعزيز القدرات التقنية والبشرية لوكالات الأنباء الوطنية في ٣٥ بلدا من خلال مشاريع في غرب افريقيا ووسطها وشرقها وجنوبها. كما قدمت المساعدة على إعادة تشكيل هياكل وكالة أنباء عموم افريقيا. وساهمت مشاريع تطوير وكالات الأنباء في تحسين جمع الأنباء والمعلومات ونشرها فيما بين البلدان الافريقية وبين افريقيا والبلدان النامية في مناطق أخرى.

١١٧ - وفيما بين الدول العربية، لا يزال مركز التدريب للإذاعة والتلفزيون التابع لاتحاد إذاعات الدول العربية يتلقى المساعدة في البرنامج الذي يقوم بتنفيذه لتدريب موظفي الإذاعة والتلفزيون من المنطقة. وقد ساهمت الأنشطة التدريبية في تحسين ربط الشبكات والتعاون فيما بين مهنيي وسائط الإعلام في المنطقة. وتم تقديم الدعم إلى تبادل الأنباء والبرامج الخاصة فيما بين محطات التلفزيون الوطنية.

١١٨ - ومن الأمثلة الملموسة للعمل على معالجة الاحتياجات المحددة للاتصالات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مشروع الاتصال من أجل التكامل. وترمي هذه المبادرة المشتركة الأخيرة من جانب اليونسكو والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى إقامة شبكة إقليمية من الصحف المتخصصة في المسائل الاقتصادية والمالية، كمساهمة في التكامل الإجمالي للمنطقة.

١١٩ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، يرمي مشروع تبادل البرامج التلفزيونية النسائية إلى تشجيع التعاون فيما بين محطات التلفزيون في أربع دول جزرية في المحيط الهادئ في مجال إنتاج البرامج المحلية وتقييمها وتبادلها، وخاصة البرامج التي يعدها منتجو التلفزيون من النساء. وقد ساعد مشروع المحيط الهادئ للتدريب في مجال الفيديو على تطوير مهارات الاتصالات في جزر المحيط الهادئ وتعزيز التعاون فيما بين تلك الدول على تنظيم برامج تدريبية في مجال البث الإذاعي، وسائط الإعلام المطبوعة، والفيديو على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولا تزال المساعدة تقدم إلى منظمة وكالات أنباء آسيا والمحيط الهادئ، واتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادئ، ومركز آسيا للبحوث والمعلومات في مجال الاتصال الجماهيري.

١٢٠ - وفيما يتعلق بالمعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تساهم جميع أنشطة المعلومات التي تضطلع بها اليونسكو في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة. وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، على سبيل المثال، عمل أربعة خبراء استشاريين من كوبا وشيلي وفنزويلا في السلفادور وبنما والأرجنتين وكوستاريكا. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، على ما ذكر في الفقرة ١٠٨، تجدر الإشارة إلى المساعدة التي تقدمها اليونسكو لشبكتي المعلومات الإقليمية والشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال العلم والتكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة معلومات النباتات الطبية والعطرية في آسيا والمحيط

الهادئ. وهذه البرامج هي برامج تعاونية تقوم بتشجيع تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان في المنطقة.

١٢١ - وفيما يتعلق بالمعلوماتية، قام البرنامج الحكومي الدولي للمعلوماتية بإيلاء أولوية عليا لإقامة شبكات محوسبة واستخدامها في الجنوب. وفي أفريقيا، تجسدت هذه الأولوية من خلال مشروع RINAF (الشبكة الإقليمية للمعلوماتية في أفريقيا)، وهو يتيح للعلماء وأرباب المهن تبادل المعلومات والمعرفة والخبرة من خلال شبكات الحواسيب الموجودة. ونظرا لأن شبكات الحواسيب تنطوي على إقامة وصلات مع كل من مؤسسات الشمال والجنوب، فإنها تعتبر نقطة البداية في إنشاء طريق سريع للمعلومات في الجنوب. ومن المأمول أن يؤدي هذا النهج إلى تخفيف الاختلال الموجود في هذا الميدان.

#### هاء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٢ - يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام ١٩٩٣ بتقديم الدعم إلى اندونيسيا من أجل ما تضطلع به من أنشطة التدريب فيما بين بلدان الجنوب، وذلك إلى جانب مساعدة ثنائية و متعددة الأطراف تقدم من اليابان وأستراليا وهولندا وبلغ مجموعها ١٧٦ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى هذا الدعم المستمر الذي يقدم بوجه خاص إلى أندونيسيا وإلى تونس أيضا، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإعداد برنامج أقليمي لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل عدد من "مراكز التفوق" المختارة، لإدراجها في الدورة البرنامجية القادمة ومدتها أربع سنوات (١٩٩٥-١٩٩٩). وتم وضع معايير تم بموجبها تحديد أربعة بلدان (ومؤسسات) في الوقت الحاضر لكي تصبح "مراكز تفوق". وستلقى "مراكز التفوق" المحددة دعما خاصا من صندوق الأمم المتحدة للسكان لزيادة قدراتها على مساعدة البلدان الأخرى في مجال السكان والصحة الانجابية. وسيقدم الدعم، في جملة أمور، من أجل البرامج الدولية للتدريب والتبادل والخدمات الاستشارية التقنية، والبحث المشترك بين البلدان، وإقامة شراكات في الأجل الطويل.

### سادسا - دعم التعاون في مجال البيئة والتنمية

#### ألف - لجنة التفاوض الحكومية الدولية للتصحر

١٢٣ - اعتمدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية للتصحر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في افريقيا (١٩٩٤). وبموجب المادة ٤-٢ من الاتفاقية، يلتزم جميع أطرافها بـ "تعزيز التعاون فيما بين الأطراف من البلدان المتأثرة في ميادين حماية البيئة وحفظ الموارد من الأراضي والموارد المائية"، بحسب اتصالها بالتصحر والجفاف.

١٢٤ - وثانيا، وفي إطار التنفيذ الاقليمي ذي الصلة لمرفقات الاتفاقية، فإنه من المطلوب من الأطراف من البلدان المتأثرة أن "تتعاون في إعداد برامج العمل دون الاقليمية و/أو الاقليمية" (المادة ١١). وبصفة خاصة تعد الأطراف من البلدان الافريقية مسؤولة بصفة خاصة عن التعاون في إعداد وتنفيذ برامج العمل دون الاقليمية المتعلقة بوسط افريقيا وشرقها وشمالها وجنوبها وغربها. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكنها تفويض أداء بعض الواجبات الى المنظمات الحكومية الدولية دون الاقليمية المختصة التي ستعمل كمراكز تنسيق للأنشطة التحضيرية وكجهات تنسيق لتنفيذ برامج العمل دون الاقليمية. ويتمثل الغرض العام من برامج العمل دون الاقليمية والاقليمية في مواءمة واستكمال وزيادة كفاءة أهم التزام بموجب الاتفاقية، وهو تنفيذ برامج العمل الوطنية. ويشمل التعاون في سياق برامج العمل دون الاقليمية والاقليمية برامج مشتركة متفق عليها تتعلق بإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العابرة للحدود، والتعاون العلمي والتقني، وتعزيز المؤسسات ذات الصلة.

١٢٥ - وثالثا، فإن جميع الأطراف المتأثرة ملزمة، بموجب (المواد ١٨-١ و ١٨-٢ و ١٦ من الاتفاقية، بالاضطلاع بالتعاون في مجالي التكنولوجيا والمعرفة التقليدية. وينبغي تطوير ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا والقابلة للبقاء اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا عن طريق التعاون في نقل واقتناء وتكييف وتطوير التكنولوجيات. والتعاون المتطلب ذو طبيعة مالية وترويجية، ويمكن الاضطلاع به سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف بغية تحقيق أهداف منها: تيسير التعاون التكنولوجي فيما بين الأطراف من البلدان المتأثرة من خلال تقديم المساعدة المالية أو الوسائل المناسبة الأخرى؛ وتوسيع نطاق التعاون التكنولوجي مع الأطراف من البلدان النامية المتأثرة، بما في ذلك، متى كان ذلك مناسباً، المشاريع المشتركة، ولا سيما في القطاعات التي تشجع طرق مختلفة بديلة لكسب الرزق؛ والاستخدام الكامل لنظم المعلومات وغرف المقاصة المناسبة على جميع المستويات من أجل نشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتوفرة، ومصادرها، ومخاطرها البيئية، والشروط العامة التي يمكن اقتناؤها بموجبها. والاتفاقية تقرر بما للمعرفة التقليدية، من أهمية جارية، وربما كان ذلك للمرة الأولى في هذا النوع من الصكوك القانونية. وهي تتطلب من الأطراف التعاون في حماية وتعزيز واستخدام التكنولوجيات التقليدية والمحلية. ومثال ذلك أنه يمكن للأطراف أن تدعم بقوة تحسين ونشر ما هو محلي وتقليدي من التكنولوجيا، والمعرفة، والدراية، والممارسات، أو استحداث تكنولوجيا جديدة مبنية عليها.

١٢٦ - ورابعا، تتطلب الاتفاقية التعاون فيما بين الأطراف في مجالات البحث والتوعية الجماهيرية. أما هدف البحث (المادة ١٧-١) فهو تطوير تكنولوجيات محسنة للتنمية المستدامة يمكن تحمل تكاليفها والحصول عليها وتنفيذ بالتعاون مع السكان المحليين والمجتمعات المحلية. والاتفاقية تقتضي الأطراف، تحقيقا لهذه الغاية، دعم الأنشطة البحثية التي تشجع الاضطلاع ببرامج بحوث مشتركة من قبل منظمات البحوث الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، في القطاعين العام والخاص على السواء. وفيما يتعلق بالتوعية الجماهيرية، تقرر الاتفاقية (المادة ١٩-٣) بالحاجة الملحة الى تعزيز تفهم أسباب وآثار التصحر والجفاف، وبالتالي فهي تفرض على الأطراف الإلتزام بالتعاون في الاضطلاع بالتوعية الجماهيرية والبرامج التثقيفية التي تساعد على بلوغ أهداف الاتفاقية ودعم تلك التوعية والبرامج. وتشمل بعض الطرق التي تؤدي الى تحقيق ذلك: وضع وتبادل المواد التثقيفية ومواد التوعية الجماهيرية، باللغات المحلية عند الإمكان، وتبادل وإعارة الخبراء بغية تدريب موظفي الأطراف من البلدان النامية المتأثرة على تنفيذ برامج التثقيف والتوعية المناسبة.

#### باء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٢٧ - إن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مكرسة لحماية البيئة. وبعض هذه الأنشطة يضطلع بها البرنامج الاقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى هذا نجد أن لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروع كلي لتنفيذ خطة العمل للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو مشروع اعتمده الاجتماع الوزاري السابع (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠). ويشمل هذا المشروع على ٢٤ مشروعا فرعيا، تتضمن توفير خدمات الأمانة، والبرنامج الاقليمي للتخطيط الانمائي والتشريع البيئي والإطار المؤسسي، والبرنامج الاقليمي للتثقيف البيئي، والشبكة الاقليمية للتدريب البيئي، ودائرة الإعلام البيئية الاقليمية. وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الدول الأمريكية شريكتين رئيسيتين في هذا المشروع.

١٢٨ - وفي آسيا والمحيط الهادئ، يمكن ذكر ما يلي: على سبيل متابعة أعمال الدورة السابعة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أنشئت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالبيئة والتنمية برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية ومعه المدير الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة كنائب رئيس. واللجنة المشتركة ناشطة في مجال تبادل المعلومات بشأن أنشطة الوكالات في المنطقة، ووافقت على استطلاع جدوى إنشاء آلية تمويل إقليمية. كذلك عقدت دورتان من دورات اجتماع البرمجة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويجري تنفيذ ثلاثة مشاريع مشتركة (المواد الكيميائية والفضلات والتخطيط الانمائي، والتصحر). كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقدم الدعم لبرامج دون إقليمية هي البرنامج البيئي دون الاقليمي لآسيا، والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا، والبرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ. ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في وضع البرنامج البيئي الاقليمي لشمال شرق آسيا. وقد وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة، ومصرف التنمية الآسيوي على المشاركة في رعاية المؤتمر الوزاري لعام ١٩٩٥ بشأن البيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ.

١٢٩ - وفي افريقيا، يمكن ذكر ما يلي: يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيسي في تنفيذ برنامج المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية. وحين قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعقد حلقة عمل إقليمية افريقية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أبوجا وهي حلقة اشترك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أوصت البلدان الافريقية تحديدا بتمكين المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة من الاضطلاع بدور رئيسي في أعمال المتابعة الافريقية اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وعقد اجتماع للوزراء الأفارقة بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي برعاية المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ من أجل التشاور للتوصل إلى موقف أفريقي مشترك إزاء تلك الاتفاقية. ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتصالات تعاون مثمرة مع العديد من المنظمات الافريقية دون الإقليمية، وهو يقدم دعمه، مثلا، فيما يتعلق بسياسة الموارد الطبيعية التي تنتجها الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي بالنسبة الى الجنوب الافريقي، كما أنه يقدمه الى الفريق البيئي دون الاقليمي للجنوب الافريقي، والى اللجنة التقنية للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي؛ والى خطة العمل لتنمية حوض نهر الزمبيزي، والى الخطة الرئيسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن التصحر، والى خطة العمل البيئي لمنطقة التجارة التفضيلية من أجل البلدان الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشبكة البيئية للمنظمات غير الحكومية الافريقية بغرض تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية الافريقية في الإدارة البيئية في افريقيا.

١٣٠ - وفي غربي آسيا، يجدر ذكر مايلي: بعد اجتماع البرمجة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، بدأ تنفيذ عدة مشاريع مشتركة، من بينها صوغ خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر وإعدادها ومتابعتها؛ وتقييم الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والدراسة الاستقصائية الاقليمية لانتاج واستهلاك المواد الضارة بطبقة الأوزون؛ وتعزيز التخطيط والقدرات الادارية في مجال البيئة في الأردن. وأدى التعاون مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة إلى تنفيذ ثلاثة مشاريع في ميادين مكافحة التصحر، ومكافحة التلوث الصناعي، والتثقيف البيئي والتوعية البيئية. وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الاقليمية العربية، فإن لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاريع للتعاون مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، ومنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية.

١٣١ - وفي أوروبا، اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع مشاريع متعددة البلدان لبلدان أوروبا الشرقية. وجاء المؤتمر الأوروبي للبيئة المعقود في لوسرن في عام ١٩٩٣ بمقترحات بمشاريع عملية، وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمات مناسبة إليها في نطاق موارده المتاحة مع الاستخدام الكامل للمعلومات والخبرة المتوفرة لديه في ميدان البيئة.

١٣٢ - وتشمل الأنشطة المنفذة على الصعيد الاقليمي فئة أخرى من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفيما يتعلق بإدارة الغابات المدارية، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة من خلال المركز الدولي للبحوث الحراجية لتقييم حالة الأحراج الرطبة في غرب افريقيا، مع التأكيد بصفة خاصة على الادارة المستدامة والممارسات المتبعة في تنمية الأحراج. وفي هذا المشروع، سيجري تحديد ثغرات إدارية هامة ومنهجيات عملية بشأن كيفية ممارسة الادارة والتنمية المستدامة للأحراج في افريقيا. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مساعدته من خلال منظمة الدول الأمريكية من أجل إعداد خطة إدارة الأحراج في مناطق الحدود، كما يقدمها الى محتجز المحيط الحيوي في لا أميستاد، والى كوستاريكا وبنما. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع الفاو، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إجراء حوارات إقليمية لاستعراض تنفيذ الفصل المتعلق بالحراجة في جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الحراجية. وجرى الحوار في افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستعرضت في ذلك الحوار المعلومات المتوفرة عن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الحراجية كما حددت المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الى كل منطقة مما يتعين إبلاغه إلى الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة.

١٣٣ - وفيما يتعلق بمكافحة التصحر، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدته إلى الحكومات من خلال المشاريع المشتركة مع اللجان الاقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ومع الفاو، وذلك من أجل وضع خطط وطنية لمكافحة التصحر. ويقدم البرنامج أيضا بالتعاون مع وكالات أخرى، دعمه لإنشاء الشبكات والاليات اللازمة لتعبئة إجراءات أخرى لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وجدول أعمال القرن ٢١ (الفصل ١٢)، واتفاقية مكافحة التصحر وإجراءاتها العاجلة بالنسبة الى أفريقيا (مثل ذلك البحث والتدريب ووضع منهجيات لتقييم التصحر). ويقدم المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (من خلال مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية)، مساعدته إلى الحكومات لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية - الساحلية، وهو يتولى توجيه المساعدات المالية والتقنية الإضافية الواردة من مصادر أخرى. وفضلا عن ذلك، يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون مع المنظمات دون الاقليمية والاقليمية مثل الجماعة الاقتصادية للجنوب الافريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، وذلك عن طريق تقديم المساعدة من خلالها إلى البلدان الأعضاء فيها من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وجدول أعمال القرن ٢١ (الفصل ١٢).

١٣٤ - وفيما يتعلق بحماية الأحياء البرية والموارد الجينية والنظم الإيكولوجية، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم من أجل إعداد دراسات قطرية بشأن تكاليف الحفظ البيولوجي وفوائده وما لم تتم تلبيته من احتياجاته وذلك في إطار المفاوضات الجارية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي في بولندا وبيرو وتايلند وجزر البهاما وغيانا ونيجيريا. وعلى الصعيد الوطني، يتمثل الهدف في مساعدة البلدان في إعداد استراتيجياتها الوطنية وخطط عملها من أجل الحفظ الفعال والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وعلى

الصعيد العالمي، فإن من المتوقع أن يبسر دعمه التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء صندوق لدعم اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٣٥ - وفيما يتعلق بإدارة المحيطات والمناطق الساحلية، أنشأ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٧٤ برنامج البحار الإقليمية، الذي يتولى تنسيقه مركز أنشطة برامج المحيطات والمناطق الساحلية منذ إنشائه في عام ١٩٨٥. وهو يشتمل حالياً على ١٣ برنامج إقليمي في جميع أنحاء العالم، تشارك فيها ١٤٠ دولة وتتعاون مع أكثر من ٤٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمصارف الانمائية. وأنشئت أمانات لخدمة العمل لتنسيق الأنشطة الإقليمية وذلك في أثينا (اليونان)، وكونغستون (جامايكا)، وسنتياغو (شيلي)، وآبيا (ساموا الغربية)، والكويت، وجدة (المملكة العربية السعودية)، وموناكو، وبانكوك (تايلند).

١٣٦ - وفيما يتعلق بالقانون البيئي والمؤسسات البيئية، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى حلقة عمل بشأن التشريعات البيئية لبلدان جنوب آسيا عقدت برعاية مشتركة بينه وبين البرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا. كذلك استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عمل إقليمية للبلدان ذات الاقتصادات السريعة التقدم في آسيا بشأن بناء القدرات المؤسسية في مجال التقيد الصناعي والإنفاذ. وفضلاً عن ذلك، اتخذت مبادرات لتنمية التعاون فيما بين الوكالات في مجال التشريعات والمؤسسات الوطنية والتدريب وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وجرى تطوير ما اتخذ من تلك المبادرات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حد أكبر من خلال التشاور بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استراتيجية ونطاق ومضمون برنامج مشترك لتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية ينفذ بدعم مالي من حكومة هولندا.

١٣٧ - وفيما يتعلق بالتحثيف والتدريب البيئيين، يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة شبكتين ناجحتين للتدريب البيئي إحداهما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأهم أهداف هاتين الشبكتين كفاءة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل المعلومات، وتطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية والسياسة العامة المتبعة بشأنهما. والمأمول منهما حفز ومساعدة المؤسسات التعليمية من المستوى الثالث في هاتين المنطقتين على تطوير مراكز التفوق فيهما لأغراض التحثيف والتدريب البيئيين. وتجري إقامة شبكات مماثلة لمنطقتي أفريقيا وغرب آسيا.

#### جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٣٨ - تواصل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من خلال برامجها المعيارية والميدانية على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية في تقييم ورصد الموارد من الأراضي. والمساعدة المقدمة في مجال السياسة والتخطيط، وتطوير التكنولوجيات ونقلها وبناء القدرات والإرشاد في مجالات الزراعة، وتربية الماشية، والحراثة، ومصائد الأسماك، والتنمية الريفية. وتواصل الفاو الاسهام بفعالية في مكافحة التصحر، والتأهب للجفاف والتخفيف من أثره، والتنمية المتكاملة للأراضي الجافة في البلدان المتأثرة.

١٣٩ - وبالإضافة الى البرنامج الخاص للفاور المتعلق بإنتاج الأغذية دعماً للأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني حالات عجز في الأغذية، فإن لدى الفاور عدة برامج رئيسية تسهم في مكافحة التصحر وتنمية الأراضي الجافة وتقديم الدعم الى البلدان المتأثرة في تنفيذ أهداف الاتفاقية، ولا سيما في افريقيا، وأهم تلك البرامج المشروع الدولي لحفظ وإصلاح الأراضي الأفريقية والنظام العالمي للمعلومات والتحذير المبكر فيما يتعلق بالأغذية والزراعة، ومشروع المساعدة المتعلقة بالأمن الغذائي، وبرنامج العمل المتعلق بالأحراج المدارية، وبرنامج الأحراج والأشجار والناس، وبرنامج الرصد البيئي الأفريقي في الوقت الفعلي باستخدام مشروع السواتل التصويرية، ومشروع خريطة الغطاء الأرضي الأفريقي، وقاعدة البيانات الجغرافية الرقمية، والبرنامج العالمي لتقييم الموارد الحراجية.

١٤٠ - وتقدم الفاو مساعدة خاصة الى حكومة مالي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ألمانيا، من أجل وضع برنامج عملها الوطني المقرر أن يبدأ بعدة حلقات عمل دون قطرية وحلقة عمل قطرية واحدة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥) يشارك فيها السكان المحليون والمنظمات غير الحكومية وكذلك الشركاء الدوليون. ومن المقرر أن تقدم الفاو الى أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية والبلدان الأعضاء في الهيئة مساعدتها في وضع برنامج عمل دون إقليمي في إطار الاتفاقية. وسيركز هذا التعاون على صياغة عنصر الأمن الغذائي في البرنامج، كما أنه سيتيسر عن طريق مشروع تتولى الفاو تمويله اعتمد مؤخراً هو مشروع "تقديم المساعدة لوضع استراتيجية للتأهب للجفاف والكوارث في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية".

١٤١ - وساهمت الفاو في عدة حلقات عمل نظمتها الحكومات الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية لمناقشة وضع برامج عمل في إطار الاتفاقية (من أمثلتها الرأس الأخضر، ومصر، واللجنة الدائمة المشتركة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية) وهي ستواصل الإسهام في هذه الأغراض.

١٤٢ - وعقدت الفاو المؤتمر الأقليمي للبلدان الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والبيئة في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك (بربادوس، ٧ - ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢). وجمع هذا المؤتمر، للمرة الأولى، البلدان الجزرية النامية عبر المحيطات. كما إنه أتاح لهذه البلدان فرص فريدة لكي تناقش أهدافها وألوياتها في مجال التنمية الزراعية. وبما أن الحضور في المؤتمر كان على المستوى الوزاري، فإنه قد وفر الإطار السياسي الذي يتعين أن يجري فيه التعاون من أجل اتخاذ إجراءات التنمية المستدامة. وفي وقت لاحق، قدم الإعلان الوزاري الذي تمت الموافقة عليه في هذا المؤتمر الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي معرض متابعة أعمال هذا المؤتمر، تقوم الفاو بتنظيم حلقتي عمل لمنطقتي جنوب المحيط الهادئ والبحر الكاريبي (١٩٩٦). والهدف من حلقتي العمل هاتين مساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة لتلك الدول (الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي (برجتاون، نيسان/أبريل ١٩٩٤). وسيجري وضع برامج دون إقليمية للتنمية المستدامة



في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. وأما تنفيذ البرامج دون الإقليمية فسيقوم على الربط الشبكي وتعاون الدول النامية الجزرية الصغيرة من أجل بناء القدرات في هذا المجال.

#### دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤٣ - يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامجين إقليميين متعلقين بالبيئة: أحدهما البرنامج دون الإقليمي لشمال شرق آسيا، وهو يغطي الصين ومنغوليا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويتناول بداية برنامج تعاون بيئي يشمل مشاكل إنتاج المحاصيل في المنطقة المعتدلة، وإحتراق الفحم، وتلوث الهواء. وبعد بدء هذا البرنامج في شباط/فبراير ١٩٩٣، تم الآن وضع إثني عشر اقتراحا بمشاركة في مجالين هما بناء القدرات وإدارة النظام الإيكولوجي. وجرى أيضا تحديد المسائل التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وهي المسائل المتصلة بتدهور الأحراج والمراعي، والتنمية المستدامة لأحراج الشرق الأقصى الروسي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور مقاسم المياه، والمسائل الناشئة عن التكامل الاقتصادي. أما البرنامج الثاني فهو مبادرة بحر قزوين التي تهدف إلى إعداد خطة لإدارة الموارد وحفظ التنوع البيولوجي في بحر قزوين. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور العامل الحفاز في بعثة مشتركة لتقصي الحقائق مكونة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري حاليا إعداد ورقة مفاهيم من أجل التعاون الحكومي الدولي بشأن وضع خطة متكاملة للإدارة البيئية لبحر قزوين. وتمثل هذه المبادرة جهدا رائدا في هذا الميدان، ومن المحتمل تكرارها في أماكن أخرى.

#### سابعاً - الدعم المقدم للتعاون في مجال التنمية السكانية

١٤٤ - إن المنظمة الرئيسية التي تقدم الدعم في المجال السكاني هي صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنشطته تشكل موضوع هذا الفصل. لقد مول هذا الصندوق على مدى الـ ١٥ سنة الماضية أو ما يزيد جولات مشاهدة دراسية وغير ذلك من أنواع الزيارات المتبادلة فيما بين البلدان النامية، مما أتاح المجال للمشاركين للتعلم من خبرات زملائهم في بلدان أخرى ذات ظروف مماثلة. والأكثر شهرة في هذه الفئة من الأنشطة هي جولات المشاهدة الدراسية التي تنظمها الرابطة الأندونيسية لتنظيم الأسرة لزيارة طائفة من البلدان من شرق المحيط الهادئ وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويوفر الصندوق دعماً لهذا البرنامج المساعدة الاستراتيجية المتعددة الأطراف وثنائية لمنطقة المحيط الهادئ، ومساعدة يابانية ودانمركية متعددة الأطراف وثنائية للجولات الدراسية (وبرامج التدريب) لبلدان أخرى في آسيا وأفريقيا. وفي أمريكا اللاتينية وحدها، يقوم سنويا ما متوسطه ١٢٥ من الأشخاص البارزين العاملين في البرنامج السكاني لبلدهم بزيارة البلدان المجاورة بغية تبادل الخبرات والإطلاع على الأفكار الجديدة. وكانت المكسيك هي البلد الذي تلقى العدد الأكبر من الزائرين القادمين من بلدان أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية للتعلم من البرنامج المكسيكي لتنظيم الأسرة ولدراسة عمليات التكامل الإداري التي يطبقها المجلس الوطني للسكان في مجال السكان والتنمية. وفي القارات الأخرى أيضا، تشكل رحلات الدراسة نشاطا موحدا في العديد من المشاريع: فزيمبابوي وكينيا تلقنا العديد من الزائرين القادمين لدراسة أنشطة برنامج تنظيم الأسرة، في حين استقبلت

بلدان أخرى كجمهورية تنزانيا المتحدة و بوتسوانا موظفي مشاريع لدراسة التدريب الطويل الأجل في المجال الديمغرافي الذي تقدمه جامعاتها.

١٤٥ - أما الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فإن جزء هاماً منه ذهب الى تبادل الخبرات الفنية وتدريب المدربين. فعلى سبيل المثال تم ما يلي بالمساعدة التي يقدمها الصندوق: قام أحد المتخصصين في شؤون التعليم من المجلس الوطني الهندي للبحوث والتدريب في مجال التعليم بمساعدة حكومة بوتان في تنظيم تدريب في مجال تثقيف السكان؛ وساعد خبير في الأنشطة المدرة للدخل للمرأة ينتمي الى الفلبين عدداً من البلدان النامية الأخرى على وضع برامج خاصة للمرأة؛ ووضع خبير في شؤون تثقيف السكان ينتمي الى ترينيداد وتوباغو برنامجاً دراسياً ودليلاً للتدريس لتعليم الحياة الأسرية في المدارس في بربادوس. وتضمن مثال آخر تدريب أطباء من الجمهورية العربية السورية في مصر وتونس. واستعان الصندوق أيضاً بخبراء استشاريين من الصين لتدريب الموظفين الطبيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تصميم الدراسات السريرية لبحوث منع الحمل.

١٤٦ - وقدم الصندوق دعماً لكل من إنتاج لوازم منع الحمل في البلدان النامية واختبار وسائل منع الحمل ومراقبة جودتها، وعلى سبيل المثال، قامت فييت نام والهند والصين بدعم من الصندوق بإنشاء مرافق لإنتاج وسائل منع الحمل؛ ويقوم المعهد الهندي للتكنولوجيا بإجراء الاختبارات ومراقبة الجودة؛ كما ساعد خبير من المكسيك في وضع تدابير لمراقبة الجودة لمصنع كوبي لإنتاج وسائل منع الحمل.

١٤٧ - وعلى النطاق العالمي، وفر الصندوق دعماً لمؤسسات في البلدان النامية من أجل إتاحة برامج تدريبية هامة لمشاركين من البلدان النامية الأخرى. والهدف من ذلك هو توفير التدريب القصير الأجل والطويل الأجل. وقد اتخذت الحيلة لكي يتم تصميم برامج التدريب وفقاً لاحتياجات المشاركين، مع مراعاة القدرة النسبية للبلد المضيف أو المؤسسة المضيفة. وتشمل الأمثلة المتصلة بالبلدان الآسيوية قيام كل من اندونيسيا وتايلند وكوريا بتوفير تدريب في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للمشاركين من بلدان أخرى في المنطقة ومن أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويقوم برنامج التدريب الدولي للمجلس الوطني لتنظيم الأسر في اندونيسيا ومعهد الشؤون السكانية والصحية في جمهورية كوريا بتوفير تدريب في مجال طرق تنظيم الأسرة، والاتصالات، والإدارة. واستضاف المعهد الآسيوي للتكنولوجيا في تايلند متدربين قادمين من زمبابوي لاكتساب المهارات في مجال الحواسيب الدقيقة، ووفرت جامعة ماهايدول في تايلند دورات بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لمشاركين من بلدان نامية أخرى. وفي الهند يواصل مركز الدراسات الإنمائية في تريفاندرام والمعهد الهندي للعلوم السكانية في بومباي، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقديم برامج تدريبية ناجحة جداً في مجال الشؤون السكانية والتنمية وفي الديمغرافيا. وقد جمع هذان المركزان بين متدربين وخبراء من بلدان نامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن بين مراكز التدريب الإقليمية والعالمية الهامة الأخرى التي تعمل بنشاط في مجال التدريب في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مركز القاهرة الديمغرافي في مصر، وبرنامج التدريب في مجال السكان

والتنمية الذي بدأ أعماله مؤخرا للمشاركين الناطقين بالأسبانية في شيلي، ومركز التخطيط الإقليمي في جامعة مينيس ديرايس في البرازيل (الذي يوفر تدريباً للطلاب الناطقين بالبرتغالية من البلدان الأفريقية).

١٤٨ - وفي أفريقيا، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المعهدين الإقليميين للتدريب في المجال الديمغرافي والإحصائي في أكرا وفي ياوندي؛ وهو يدعم كذلك مركز موريشيوس للتدريب في مجال تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل في باملموس وتستقبل مدرسة التدريب الإحصائي في أبيجان متدربين من الخارج بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما أن الصندوق عمل على تعزيز المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار في مجال الدراسات السكانية. واستقبل مركز البحوث المعني بالسكان والتنمية في مالي دعماً مؤسسياً للتدريب ولتوفير دعم تقني للمشاريع السكانية في المنطقة الساحلية.

١٤٩ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً باتخاذ ترتيبات تتناول العناصر الخمسة المكونة للبرنامج العالمي للتدريب في مجال السكان والتنمية لكي يكفل تواجدها جميعاً في البلدان النامية؛ وسيتم نقل الدورة الدراسية في لاهاي إلى المغرب، كما ستنتقل الدورة الدراسية في لوفان - لا - نوف (بلجيكا) إلى بوتسوانا. وسيتم أيضاً نقل الدورات التدريبية في مجال الإدارة والإعلام المتعلقة بتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل، التي تنظم حالياً في الجامعات الكندية، إلى أفريقيا.

١٥٠ - ويؤدي المجلس الدولي المعني بتنظيم البرامج السكانية في ماليزيا دوراً نشطاً للغاية في تدريب موظفي البرامج السكانية للبلدان النامية الناطقة بالانكليزية في جميع أنحاء العالم في مجال إدارة برامج تنظيم الأسرة.

١٥١ - وجرى وضع برامج مقبولة ثقافياً للإعلام والتعليم والاتصال في مجال تنظيم الأسرة بدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية، والقطاع الخاص، والخبرة الفنية المحلية. ومن أمثلة ذلك، أن جمهورية كوريا قامت بتنظيم حلقات تدريبية للعاملين في الإعلام والتعليم والاتصال في مجال تقنيات المشاركة المجتمعية. واشترى صندوق الأمم المتحدة للسكان أفلاماً جرى إنتاجها محلياً بقصد استخدامها في البلدان المجاورة التي لها ثقافات مشابهة، مثل فيلم "My daughter shall not be circumcised" والذي أنتج في بوركينا فاسو، و "Too late" الذي أنتج في جامايكا وكثير من الأفلام السينمائية الأخرى المنتجة في البلدان النامية. وعقدت دورات تدريبية مراعية للخصوصيات الثقافية في مجال الإعلام والتعليم والاتصال في كينيا وكوت ديفوار. ومن الأمثلة الأخرى توفير الدعم لإنشاء مرافق للتدريب في مجال الإعلام والتعليم والاتصال وتتضمن برامج تعليمية تتكيف مع الاتجاهات الثقافية في معهد كينيا لوسائط الاتصال في نيروبي في أبيجان. ويتناول المثال الثالث "مركز الأسرة الأفريقية" الذي مقره في نيروبي وفي لومي، والذي تلقى دعماً من خلال الزمالات بسبب برامجه الابتكارية للتدريب في مجال الإعلام والتعليم والاتصال/تنظيم الأسرة. والمثال الرابع هو نشر كتاب عن "مفهوم تنظيم الأسرة في الإسلام" الصادر عن جامعة الأزهر في القاهرة الذي أصبح أداة مهمة في حملة الإعلام والتعليم والاتصال لدعم برامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في عدد متزايد من البلدان الأفريقية. وقد أصبحت "الحلقات الدراسية المتنقلة" التي شرع بها الأزهر والتي

يجري خلالها عرض ومناقشة موقف الإسلام من مسائل من قبيل صحة الأسرة وتنظيم الأسرة وختان الإناث، من الابتكارات التي تلاقي ترحيبا كبيرا في حملات الإعلام والتعليم والاتصال.

١٥٢ - وقدمت مساعدة واسعة النطاق لحلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات وما شابهها من اللقاءات التي تستخدم بمثابة منتديات لتبادل المعلومات التقنية والخبرات ولمتابعة الاتصالات بين الخبراء والمسؤولين من البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فقد قام موظفو الوحدة الديمغرافية في جامعة ليسوتو بزيارة وحدات مماثلة في بوتسوانا وسوازيلند. وقام مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من الصين واثيوبيا واليمن بزيارة مصر لمناقشة البرامج والسياسات السكانية والإطلاع عليها. وتم تدريب أطباء من الجمهورية العربية السورية على كيفية استعمال وسيلة منع الحمل المسماة NORPLANT في مصر وتونس. وقامت مديرات البرامج من اليمن بزيارة الأردن لتلقي تدريب في مجال إدارة المشاريع المتعلقة بالمرأة. كذلك تلقى التدريب الموجه نحو مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية دعما في المغرب والجمهورية العربية السورية وتونس.

١٥٣ - وجرى دعم التدريب الدولي في البلدان النامية وغيره من الأنشطة بغية تعزيز مركز المرأة. ومثال ذلك أن منظمة الصحفيات الأفريقيات تلقت مساعدة لتنظيم اجتماع لأعضائها بشأن المسائل المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية. ومن الأمثلة الأخرى مركز المرأة للبحوث والتوثيق والمعلومات الذي يقع مقره في تونس والذي يوفر التدريب والبحث بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

١٥٤ - ويشكل البحث مجالا آخر من مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى سبيل المثال، فقد أنجز المشروع العربي لنماء الطفل، بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية وجامعة الدول العربية، دراسات استقصائية ديمغرافية في مصر وموريتانيا واليمن. واتخذت مبادرة مهمة أخرى لتشجيع التدريب الميداني في مجال منهجيات البحوث في بنغلاديش عن طريق استخدام موارد المركز الدولي لبحوث أمراض الإسهال في بنغلاديش. وبدأ متدربون من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان الآسيوية في المشاركة في هذا البرنامج. وفي أمريكا اللاتينية يقوم خبراء من هندوراس وكولومبيا بتوفير الدعم البحثي لوضع مؤشرات اجتماعية - ديمغرافية للدراسات في كوستا بيكا. كذلك أنشئت قاعدة بيانات لأمانة الشؤون السكانية في السلفادور بمساعدة خبراء من كوستاريكا.

١٥٥ - وفي حالات الطوارئ، كحالة المغالاة في تقدير الاحتياجات، مثلا، تقوم البلدان بمساعدة بعضها بعضا في توفير لوازم منع الحمل من خلال وساطة المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. مثال ذلك أن جمهورية تنزانيا المتحدة ومللوي تلقت من الرأس الأخضر الكميات الزائدة عن حاجتها من وسائل منع الحمل الرحمية، كما تلقت غينيا - بيساور حبوب منع الحمل من غامبيا، وتلقت موريتانيا وسائل منع الحمل بالحقن من السنغال. وتشكل هذه التجارب نماذج معتادة لما يجري فيما بين البلدان النامية في هذا المجال.

١٥٦ - وأخذت المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على نفسها منذ أوائل الثمانينات مهمة مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في عملية دمج عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدى وضع السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها. وعلى سبيل المثال، قامت "بروفاميليا"، وهي منظمة غير حكومية لتنظيم الأسرة في كولومبيا، بدور المركز الإقليمي للتدريب في مجال طرق وسائل منع الحمل الجراحية الطوعية.

١٥٧ - وقدمت مساعدة لإنشاء شبكات مؤسسية فيما بين البلدان النامية لتبادل المعرفة والخبرة الفنية والمواد في المجالات ذات النفع المتبادل. وعلى سبيل المثال، فقد استخدم كل من نظام التوثيق السكاني لأمريكا اللاتينية ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية المساعدة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لتعزيز تبادل المعلومات، من خلال قاعدة بيانات محوسبة، فيما بين الوكالات الوطنية. وساعد خبراء من كوستاريكا في وضع قاعدة بيانات لأمانة الشؤون السكانية في السلفادور. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شكل عدد من بلدان جنوب آسيا (الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال وسري لانكا) فريق عمل لتبادل الخبرات في مجال جوانب النجاح التي تحققت في تنفيذ البرامج السكانية ولتعزيز التعاون البرنامجي. وسيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوفير الدعم السكرتاري للفريق العامل من خلال فريق الدعم القطري الواقع مقره في نيبال. وواصل الصندوق أيضا توفير دعمه للمركز الإقليمي للمعلومات السكانية ومصرف البيانات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك.

١٥٨ - وقد اتخذت خطوة أولى في سبيل تعزيز التعاون والتبادل فيما بين المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية مع التأكيد بصورة خاصة على نقل المفاهيم والتقنيات المبتكرة. وعلى سبيل المثال:

(أ) قبل عقد المؤتمرات الإقليمية التي تقوم بالتحضير للمؤتمر الدولي للبيئة والتنمية، عقدت حلقات دراسية للمنظمات غير الحكومية لكل قارة لتوعيتها بالمسائل السكانية وبالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأسفرت مبادرة الأمومة المأمونة التي بدأت في نيروبي عن وضع برامج وطنية ناشطة. ونظم اتحاد تنظيم الأسرة في جمهورية كوريا حلقات تدريبية إقليمية لمديرات برامج تنظيم الأسرة في مجال تقنيات المشاركة المجتمعية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما للاجتماعات الإقليمية التي شرع فيها وزراء شؤون المرأة بشأن موضوع ختان الإناث والأنشطة المضطلع بها محليا لمكافحة الختان في عدة بلدان من بلدان غرب أفريقيا.

(ب) ويوفر صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الدعم أيضا لمنظمات غير حكومية إقليمية من أمثال اتحاد الدراسات السكانية الأفريقية، وهي منظمة تعنى بتعزيز الخبرة الأفريقية في مجال السكان، عن طريق إعانة البحوث والمنشورات والمؤتمرات المتعلقة بموضوعات تحظى باهتمام أساسي كموضوع السكان والبيئة، والصحة الإنجابية.

١٥٩ - وشرع مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع المكاتب القطرية وأفرقة الدعم القطرية التابعة للصندوق، في وضع قائمة بأسماء الخبراء والمؤسسات الوطنية المستعدة لتقديم الدعم التقني للمشاريع. وستكون هذه القائمة مفيدة أيضا لقاعدة بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام الإحالة الى مصادر المعلومات بالنسبة للمعلومات المتصلة بالسكان. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية) يعمل حاليا على إنجاز "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام الإحالة الى مصادر المعلومات"؛ كما بدأ استعمال قائمة الخبراء الاستشاريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل.

١٦٠ - ويستخدم الصندوق أيضا على نطاق واسع البلدان النامية وخبرائها في عملياته في مجالي استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وفي تصميم وتقييم المشاريع التي يدعمها ("استعراض الأقران"). في حين أنه يجري الاضطلاع بالتدريب لتعزيز القدرات الوطنية على وضع البرامج والتخطيط والتنظيم/الإدارة والتقييم. وعلى سبيل المثال، يجري بانتظام إشراك خبراء من البلدان النامية في معظم الأفرقة التي تقوم بإجراء تقييمات واستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات نيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أن منظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمجلس الدولي المعني بتنظيم البرامج السكانية (ماليزيا)، ومركز الأنشطة الإنمائية والسكانية (واشنطن العاصمة)، والمنظمة اليابانية للتعاون الدولي في تنظيم الأسرة وغيرها تعمل بكل نشاط في مساعدة البلدان النامية في تنمية المهارات لتصميم المشاريع وإدارتها وتقييمها. فمنظمة العمل الدولية، مثلا، قامت بتنفيذ برنامج تدريبي شامل للسلطات الوطنية، ومنظمات أرباب العمل، وغيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية بالسكان ورفاه الأسرة في مجال العمل.

#### ثامنا - دعم التعاون في مجال الوعي بالجنوب

١٦١ - إن مسؤولية بناء مزيد من الوعي في الجنوب بأهمية التعاون الاقتصادي والتقني تقع بشكل أساسي على عاتق البلدان النامية نفسها. ومع ذلك فقد قدمت وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها مساهمات في هذا السبيل، كما سبقت الإشارة الى ذلك، ومن أمثلتها الأنشطة الموجهة نحو تيسير تبادل الخبرات وحلقات العمل/الحلقات الدراسية/التدريب في مجال التوعية.

#### ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦٢ - نظرا لأهمية تقرير لجنة الجنوب، فقد رتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمر تعميمه على نطاق واسع على مكاتبه القطرية وحكومات البلدان الأعضاء. كما أن اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعني باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقود في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٢ دعا البلدان النامية ومؤسسات الأمم المتحدة الى دراسة توصيات لجنة الجنوب لبحث إمكانية إدراجها في أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطلبت أيضا الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا الى الدورة المقبلة للجنة الرفيعة المستوى في عام ١٩٩٥ عن هذه المسألة. يضاف الى ذلك

أن تنفيذ توصيات تقرير لجنة الجنوب تقوم برصده اللجنة الرفيعة المستوى، المقرر أن تجتمع في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد أقرت اللجنة في اجتماعها الذي عقد في عام ١٩٩٣ استراتيجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لعقد التسعينات التي تم فيها تنظيم المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتخطيط السياسات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي استراتيجية تم تعميمها على جميع البلدان وجميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها. وسيتم استعراض التقدم المحرز في هذا الشأن في الدورة القادمة للجنة.

١٦٣ - كذلك ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان في تنظيم حلقات عمل وبرامج تدريبية تستهدف الموظفين المعنيين داخل الحكومات وخارجها بشأن الحاجة الى التعاون المتبادل وقيمه والفرص المتاحة لممارسته. وعقدت حلقة العمل بشأن التوعية في نيجيريا (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) وزامبيا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣). وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، عقد مؤتمر أقليمي فريد من نوعه في سيراليون، وفيه سعت المنظمات غير الحكومية الافريقية الى تحديد نهج مبتكرة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعقدت اجتماعات اقليمية في بوليفيا (أيار/مايو ١٩٩٤) وتركيا (تموز/يوليه ١٩٩٣) اشتركت فيها أيضا بلدان اللجنة الاحصائية للبلدان الافريقية. كما عقد النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية اجتماعات لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وكسياسة عامة، اتسمت أنشطة التوعية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باللامركزية الى حد بعيد وجرى تدريب مواطني البلدان على الاضطلاع بهذه الأنشطة. وساعدت هذه المبادرات أيضا على تعزيز قدرة الحكومات على تنظيم السياسات الوطنية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٦٤ - وأخيرا، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من عهد قريب، بالتشاور مع مجموعة ال ٧٧، المكافأة المشتركة بين مجموعة ال ٧٧ والبرنامج الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لمجموعة ال ٧٧. وستشكل المكافأة الأولى في عام ١٩٩٥ من بين الاقتراحات التي سيطلب تقديمها من الحكومات والمؤسسات القائمة في البلدان النامية. وستعطى المكافأة للاقتراح الذي يحتمل أن يقدم أكبر إسهام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية و/أو التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

#### باء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٦٥ - يجري بانتظام تقييم وتحليل خبرة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في دعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بهدف استخلاص الدروس وتعميمها لتطبيقها في المستقبل. ولا تزال الرسالة الإخبارية لشؤون التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وهي تصدر مرتين في السنة، توالي توعية الفاو وإعلام السلطات الحكومية بالنهج المبتكرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبالفرص المتاحة لذلك، كما تواصل نشر المعلومات عن الأنشطة المنجزة المقررة (انظر أيضا الفصل

الثالث). وفي أوائل عام ١٩٩٥، أصدرت الفاو وثيقة موضوعية هي "التعلم من الخبرة: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" تحلل فيها ست خبرات وتستمد منها الدروس لتكييفها وتكرارها على نطاق أوسع.

١٦٦ - ويتوقف دمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بعمليات التعاون التقني بالدرجة الأولى على مدى معرفة الموظفين الوطنيين فضلا عن موظفي الأمم المتحدة بآليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتمويله واستخدامه بوصفه منهجية في وضع وتنفيذ البرامج/المشاريع. وعقدت ثلاث حلقات عمل توجيهية لموظفي مقر الفاو إصدار نشرات صحفية بالإضافة الى اجتماعات اعلامية لموظفي المكاتب الإقليمية والموظفين المختصين بتمثيل الفاو خلال زيارتهم للمقر أو لبعثات المقر الموفدة الى الميدان. وفي الوقت الحاضر، يشكل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية موضوعا معتادا بالنسبة الى الحلقات الدراسية المعدة لمديري المشاريع الوطنية والتي تنظم في المقر وكذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والى جانب المنشورات الأخرى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فإن كتيب الفاو بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المتوفر حاليا بجميع اللغات الخمس الرسمية للمنظمة (الاسبانية والانكليزية والفرنسية والعربية والصينية)، يعد أداة مفيدة للغاية لتعزيز الوعي والإدراك لمفاهيم وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبهدف ترويج استخدامه على نطاق أوسع على المستوى المحلي، يجري أيضا التشجيع والمساعدة على إصدار هذا الكتيب باللغات المحلية. وقد سبق أن صدرت بالتعاون مع الحكومات المعنية ومؤسساتها طبعات منه بعدد من اللغات المحلية هي: البنغالية والهندية والاندونيسية والبهاسا والسواحيلية، والكورية، والفارسية، والبرتغالية.

-----